القنصل الأميركي لإقليم كردستان: البيت الموحد يتقدم دائما

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2023/02/21
No. : 7764

فيدرالية عملاقة.. ولا مجال لمناطحتها

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- جلال طالباني: كردستان.. فيدرالية عملاقة.. ولا مجال لمناطحتها
- سوران علي: الإعلام الرسمي العراقي واللعب بالنار
- رئيس التحرير: اقليم كردستان بين نزعة الصباح ومتاهات شبكة الاعلام
- ستران عبدالله:اقليم كوردستان تجربة خالدة ونص مثبت في الدستور
- وزير الثقافة والشباب: تقرير الصباح يهز الأمن المجتمعي
- الاتحاد الوطني :لابد أن نستلهم الدروس من النهج الصائب للشهيد الصدر
- الاتحاد الوطني يعزي برحيل الاستاذ عبدالاله النصراوي
- الرئيس بافل يشيد بجهود مؤسسة الآسايش وقوات العمليات الخاصة
- برلمان الاقليم يستأنف جلساته حول الانتخابات
- نيجيرفان بارزاني: شرعية إقليم كردستان على المحك
- تزايد القلق الدولي من تراجع حرية التعبير في بعض مناطق الاقليم
- لقاءات ومباحثات رئيس الجمهورية

شخصية وحوار وقضايا

- القنصل الأميركي لإقليم كردستان: البيت الموحد يتقدم دائما

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- فرزند شيركو: تهريب الدولار ..متغيرات يجب أن تأخذها امريكا في الاعتبار
- د. طارق الزبيدي : بناء علاقات العراق الخارجية وجدلية المحاور

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- مركز دراسات: زلزال تركيا.. التداعيات السياسية الداخلية والخارجية

المرصد السوري و الملف الكردي

- رئيسة مسد: تركيا تعطل الحلول والائتلاف بلا شرعية
- فتح الله حسيني : الاحتلال في كامل عفرين.. والزلزال في جنديرس
-

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- بايدن في كييف ..رسالة شخصية في لحظة حرجة..
- لهذه الحرب تداعيات عالمية بعيدة المدى

العدد: 7764... 2023-02-21

كردستان

فيدرالية عملاقة ولا مجال لمناطحتها

*جلال طالباني

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

*نشر المقال في صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٧

الفيدرالية الموجودة في كردستان التي يطالب شعب كردستان بتوسيعها حتى تشمل جميع مناطق كردستان (وليس جميع الكرد) وفق الاتفاق العتيد القاضي بأن الفيدرالية تشمل المناطق ذات الاكثرية، كما في قانون الحكم الذاتي الصادر عام ١٩٧٤ في بغداد.

فالعراق الرسمي اقر الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وليس للكرد على ان تشمل كردستان جميع المناطق ذات الاكثرية الكردية.

ونال هذا القرار الرسمي العراقي التأييد الشعبي، حيث ايدته الاحزاب العراقية كافة بما فيها الاحزاب المعارضة من عربية وكردستانية.

ونال التأييد العربي الذي استهله القائد العربي الخالد جمال عبد الناصر ببرقيته المشهورة التي ارسلها لرئيس الجمهورية العراقية مهنئا ومباركا ومؤيدا لبيان آذار الذي تضمن الاعتراف بالحكم الذاتي وبكون «الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وباقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي».

كما نال الحكم الذاتي تأييد المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد، وذلك رغم معارضة اليمين البعثي قبل الحركة التصحيحية. ونال كذلك مباركة ليبيا التي ينادي قائد ثورتها الاخ القائد معمر القذافي باستمرار بحق الشعب الكردستاني في كردستان مستقلة وموحدة.

ولم يتخلف حزب تقدمي عربي ومنظمة تحريرية فلسطينية من تأييد بيان آذار في حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال التأييد الدولي ايضا حيث بارك الاتحاد السوفياتي وجميع دول اوروبا الشرقية هذا الاتفاق وحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال كذلك تأييد الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية وتأييد الدول الاوروبية كلها وكذلك الولايات المتحدة الامريكية. وصدر قانون الحكم الذاتي في ١١ /آذار / ١٩٧٤ ورغم نواقصه العديدة فقد اكد الحقائق التالية بقانون رسمي من «مجلس قيادة الثورة»:

١ ـ وجود منطقة كردستان للحكم الذاتي، أي وجود كيان كردستاني يتمتع بالحكم الذاتي ضمن العراق الواحد. تتألف من محافظات دهوك واربيل والسليمانية. استثنيت منها مناطق كردستانية عديدة.

> **الفيدرالية هي الممارسة العصرية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتمايزة**

٢ ـ تأليف مجلس تشريعي لمنطقة كردستان وكان ذلك بمثابة مجلس نيابي يجب ان ينتخب لمنطقة كردستان.

٣ ـ ولكن الخلاف بين الشعب الكردي والحكومة البعثية ظل قائما حول حدود منطقة كردستان وصلاحيات الحكم الذاتي. وكان الخلاف الرئيسي حول كركوك وخانقين، اذ اعلن نائب الرئيس العراقي صدام حسين الاستعداد لتقسيم كركوك وفق نهر (خاصة) المار بوسط كركوك ولكن الجانب الكردي رفض هذا الاقتراح طالبا العمل باحصاء ١٩٥٧ حول كركوك تنفيذا لقانون الحكومة، الذي نص على ان كردستان ذات الحكم الذاتي تتضمن جميع المناطق ذات الاغلبية الكردية، وكان الاحصاء في كركوك عام ١٩٥٧ قد بين حقيقة كون الكرد اكثرية في محافظة كركوك، اذ كان عدد الكرد ١٨٧٥٩٣ وعدد التركمان ٨٣٣٧١ شخصا.

ولكن رغم الخلافات فقد تكوّن واقع جديد هو الوجود

الرسمي لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان، أي وجود كيان رسمي كردستاني ذي حكم ذاتي ضمن العراق الموحد.

هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل البعض، وخاصة المعارضين للفيدرالية، لذلك يجب تكرار بيانها وذكرها باستمرار لعل الذكرى تنفع المؤمنين.

اذن فان المطالبة بالفيدرالية لا تبدأ من الصفر، بل من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وشعبيا، عراقيا وعربيا ودوليا على نطاق الحكومات والاحزاب والهيئات.

وتبلورت هذه المطالبة في قرار المجلس الوطني الكردستاني الذي اتخذه بالاجماع في وقت كانت كردستان خالية من سطوة ونفوذ ووجود الحكومة العراقية، وكانت تعيش حالة الاستقلال، استقلال الامر الواقع، مما يدل على حقيقتين هما:

١ ـ تمسك الشعب الكردستاني بالوحدة الوطنية العراقية الحقيقية القائمة على اسس الديمقراطية والفيدرالية.

٢ ـ الاصرار على البقاء ضمن العراق الموحد وتنظيم العلاقة مع المركز على اساس الفيدرالية التي تعطي حقوق السيادة للحكومة المركزية وما عداه لمنطقة كردستان الفيدرالية. وحقوق السيادة تشمل رئاسة الدولة، القوات المسلحة، العلاقات الخارجية، المالية العامة، التجارة الخارجية، الثروات الوطنية كالنفط والغاز والعملة والبنك المركزي.

وقد مارس شعب كردستان خلال فترة تزيد على ١٢ عاما حقوق الفيدرالية وحقق نجاحات كبيرة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها. فقد اعاد بناء آلاف القرى التي هدمتها الدكتاتورية وتمت اعادتها الى الفلاحين اصحابها الشرعيين وشرعت في اعادة المدن القصبات المهدمة، وخاصة حلبجة التي تعرضت لقصف بالاسلحة الكيماوية، مما ادى الى مقتل وجرح الآلاف من سكانها المسالمين الآمنين، وبينجوين وجوارتا وقلعة دزه وضومان وكلالة وميركة سور وبله وشيروانه وغيرها من القصبات الكردية.

ونظم الادارات وقوات الشرطة والأمن العام لخلق استقرار مشهود في كردستان وتمشية امـور الناس ومعاملاتهم وخدمة مصالحهم. وتم تأسيس جامعة دهوك وجامعة كويسنجق واحياء جامعة السليمانية مجددا التي الغتها الدكتاتورية انتقاما من مدينة السليمانية المناضلة، وقد تم انشاء عشرات المعاهد الفنية والتكنيكية والتعليمية في عموم كردستان العراق.

> **هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل المعارضين للفيدرالية**

ونـود تقديم بعض الارقام في المجال الصحي وتـطـوره خـلال ١٢ عاما من حكم الاقليم في منطقة السليمانية:

١ ـ كان عدد الاطباء عام ١٩٩١ أي بعد سبعين عاما من الحكم المركزي ١٧٨ طبيبا والآن العدد هو ١١٢٥ طبيبا. وبنت الحكومة المركزية خلال سبعين عاما ٣٥ مركزا صحيا، والآن يوجد ٤٦٢ مركزا صحيا ومقابل ٧ مستشفيات في العهد القديم توجد ٢٧ مستشفى ويوجد الآن ١٣٢٠٠ مضمد وممرضة وموظف صحي وموظف اداري مقابل ٣٢٢٠ موظفا سابقا، وهكذا نرى الفرق الشاسع بين ما قدمته حكومة الاقليم في منطقة السليمانية خلال ١٢ عاما وما قدمته الحكومات العراقية خلال سبعين عاما للمنطقة.

ونجد نفس التطور في منطقتي دهوك واربيل ايضا.

ومن الناحية التعليمية فقد بنت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال سبعين عاما في منطقة حكومة اقليم كردستان (السليمانية) ٤٠٤ مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية والغت جامعة السليمانية. اما الآن فتوجد في المنطقة ١٩٨٠ مدرسة من روضة ـ ابتدائية – متوسطة ـ ثانوية ـ اعدادية ـ معاهد، عدد الطلبة فيها ٤١٢٣٧١ بينما كان العدد في عام ١٩٩١ (٢٢٠٨٨٦) طالبا وعدد المعلمين والمدرسين فيها ٢٢٤٨٦ فيما كان العدد عام ١٩٩١ (٧١٧٠) معلما ومدرسا وهي اعداد تعتبر ضعف الاعداد القديمة.

كما اعيد انشاء جامعة السليمانية التي تعتبر الآن باعتراف الجميع بما فيه اليونسكو والجامعات الاوروبية والامريكية الزائرة، احسن واحدث جامعة في العراق كله.

تملك الجامعة ٢٠ كلية فروعها ٦٤ وعدد اساتذتها ٤٠٦ وعدد الطلبة فيها ٧٩٦٦ طالبا، لها اقسام داخلية مجانية لثلاثة آلاف طالب وطالبة، علما بأن كل طالب وطالبة يتسلم راتبا شهريا مناسبا. وتملك مئات الكومبيوترات وشبكة الإنترنت الحديثة.

وتوجد ٦ معاهد تكنيكية لها ٣٠ فرعا، عدد اساتذتها ٥٣ وعدد طلابها ٢١٦٨ واقسامها الداخلية تسع ٦٧٢ طالبا وطالبة.

نلفت انظار القارئ الى ان ما ذكرناه هو احصاء عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ الدراسية. اما العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الدراسي فهناك يقين بتقدم وتطور وزيادة في جميع المجالات.

واذا كان التعليم والصحة نموذجين للتطور والتقدم والفرق الشاسع بين العهد الدكتاتوري والرجعي العراقي وعهد الحكومة الاقليمية في كردستان، فان مثل هذا التقدم والتطور موجودان ومحسوسان في جميع مجالات التطور العمراني والطرق والمواصلات والتلفونات والجوالات والتجارة والاقتصاد الحر والازدهار الثقافي والاقتصادي والخ.

كل ذلك يبرهن ضرورة تمتع الشعب الكردي بالفيدرالية (الاتحادية) كشرط ضروري للتقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي والصحي ايضا. كما اعادت حكومتنا الاقليمية تشغيل المعامل القليلة الموجودة في كردستان التي حاولت السياسة الشوفينية والتمييز القومي حرمان كردستان منها، ضمن مجموع مئات المعامل توجد في كردستان اقل من عشرة معامل!

> **المطالبة بالفيدرالية تبدأ من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وعربيا ودوليا**

وفي كردستان المحررة ازدهرت الحياة السياسية والحزبية، حيث يتمتع الجميع بالحريات الديمقراطية وحيث ضمنت للجميع النشر والتنظيم والاعلام وحق تملك الراديو والتلفزيون وحتى الميليشيات.

ونشطت التجارة والاعمال العمرانية على اساس الاقتصاد الحر وبمساعدة تشجيعية من حكومة الاقليم. فازدهرت المشاريع الصناعية الصغيرة وحركة البناء والعمران.

واعيدت الحياة الى الريف الذي دمره صدام حسين كاملا، حيث دمرت واحرقت القرى والمزارع ونهبت ملايين الاغنام والمواشي ومنعت الزراعة. فتم بناء القسم الاكبر من القرى واعادة الحياة الزراعية اليها وتزويد الكثير منها بالكهرباء والمشاريع الاروائية والصحية وعادت الثروة الحيوانية فتجاوزت اعدادها قبل النهب الحكومي بذريعة الانفالات. وغدت مدينة السيلمانية من اجمل

وانظف المدن العراقية.

كل هذه الحقائق تبرهن مضار الدكتاتورية وفوائد الديمقراطية ومنها الادارة الفيدرالية (الاتحادية).

وتحسنت حياة المواطنين وزادت الرواتب بنسبة كبيرة وتحسنت اوضاع الكسبة والعمال الذين لم يعودوا يعانون من البطالة.

وتطورت حقوق المرأة، اذ اقر بحقها المتساوي مع الرجل وفتحت المجالات امامها فأصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة معمل وقائممقامة وحاكمة في المحاكم. وصدر قانون منع تعدد الزوجات والغي ما سمي بقانون الشرف، حيث كان يبيح قتل النساء من قبل ذويهن من دون محاكمة عادلة.

وتوسعت وتقدمت الحركة الرياضية في كردستان، حيث نشطت النوادي والفرق الرياضية التي تنال الدعم المادي من حكومة الاقليم واقيمت لها الابنية في عدة مدن.

اما النواحي السياسية والثقافية فقد تمتعت بالحريات التامة، حيث تعمل الاحزاب كافة بحرية مطلقة وحيث تشكلت المنظمات الديمقراطية التي تمارس فعالياتها بحرية تامة وصدرت الصحف والمجلات بالعشرات من دون رقابة وبحرية تامة.

وتأسست المؤسسات الثقافية كمؤسسة سردم و---- گەلاوێژی نوێ ----نوي في السليمانية ومؤسسات لالش وغيرها في اربيل ودهوك وتوسعت الحركة الأدبية والفنية والمسرحية في كردستان.

وتأسست فيها محطات تلفزيون محلية ووطنية وعالمية بجانب العديد من المحطات الاذاعية التابعة لجميع الاحزاب والمنظمات.

وباختصار اصبحت كردستان واحة للحرية والديمقراطية وازدهرت وتطورت في جميع نواحي الحياة بحيث تصلح نموذجا للعراق الديمقراطي الجديد وهذه حقيقة يقر بها الجميع وكل من يزور كردستان.

اذن فهذه التجربة الديمقراطية الرائدة - للفيدرالية الديمقراطية الكردستانية - تستحق التأييد والتشجيع والتبريك من جميع الخيرين في العراق ومن جميع محبي الحرية والديمقراطية في العراق والمنطقة.

ولكن هناك بعض الجهلة والمتجاهلين لحقائق الحياة والمتأثرين بالأفكار الشوفينية المعادية للشعب الكردي يريدون هدم هذه التجربة الديمقراطية بدل تعميمها في العراق وانضاجها وتطويرها اكثر فأكثر.

> **هذه التجربة تستحق التأييد والتشجيع من جميع الخيرين في العراق ومحبي الحرية والديمقراطية**

وهم دعاة معاداة الفيدرالية في العراق كله ناهيك عن كردستان، وهم بذلك ينطحون برؤوسهم صخور جبال كردستان ويعارضون التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويعملون على نشر العداوة والبغضاء بين الكرد والعرب، خصوصا بين الكرد والعرب المعادين لحقوقهم في الديمقراطية والفيدرالية.

وهم يريدون عبثا اعادة عجلة التاريخ الى الوراء وفرض الظلام على المجتمع المنور بنور الحرية والديمقراطية الفيدرالية. انهم يريدون غصب مكاسب شعب كردستان وسلبه حقوقه المكتسبة وهدم ما بناه من تقدم وحضارة ومجتمع مدني حديث. وبئس ما يطمحون ومحال ما يأملون.

مؤتمر المعارضة العراقية في لندن

ونريد ان نوثق مقالتنا بنص القرار الذي اصدره مؤتمر

المعارضة العراقية في لندن بالاجماع وبتأييد في ما بعد من الحكومتين الامريكية والبريطانية والاشتراكية الدولية:

*عاشرا الفيدرالية وحل القضية الكردية :

«عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها اكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية، واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين، آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات الاخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في آب ٢٠٠٢، وتبنى المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعا فيدراليا متكاملا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ / تشرين الثاني/ ١٩٩٢، عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفيدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في اطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري واحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد اكد المؤتمر حرصه على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري. وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع على اساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن».

وختاما نقول ان الفيدرالية شوهت وحرمت من قبل العنصريين عمدا. فالفيدرالية تعني الاتحادية ـ المانيا الفيدرالية ـ تترجم الى المانيا الاتحادية. والفيدرالية بهذا المعنى هو اتحاد لا تقسيم، ولكنه اتحاد اختياري طوعي، اتحاد ديمقراطي يحترم ارادة الناس وحقهم في حكم مناطقهم المتميزة بخصوصيتها. والفيدرالية تاريخيا جاءت لتوحيد الاقاليم التابعة لأمة واحدة كألمانيا او لتوحيد اقاليم تسكنها قوميات متمايزة كما في كندا وسويسرا، او لتوحيد اقاليم ذات خصوصيات معينة، كما في الهند وباكستان واستراليا. اذن فالفيدرالية توحيدية وليست تقسيمية.

> **الشوفينيون يتجاهلون الحقائق ليجعلوا من الفيدرالية بعبعا مخيفا للناس السذج والبسطاء**

والفيدرالية ممارسة ديمقراطية لاشراك الناس جميعا في حكم بلادهم، وكذلك لاعطائهم حرية اختيار حكامهم وادارة مناطقهم الخاصة. والفيدرالية هي توزيع للصلاحيات بين المركز والاقاليم وهي بذلك تنهي المركزية المفرطة التي تجمع الصلاحيات كلها في يد المركز بما يشبه الدكتاتورية والاحتكار والانحصار للسلطات وحقوق الادارة وغيرها.

واخيرا الفيدرالية هي الممارسة العصرية والحضارية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتمايزة او القوميات المتنوعة، وبالتالي فإن الشوفينيين يتجاهلون هذه الحقائق الواضحة ليجعلوا من الفيدرالية (الاتحادية) بعبعا مخيفا للناس السذج والبسطاء ولخداعهم وتسميم اذهانهم فقط.

*الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني

اقليم كوردستان تجربة خالدة ونص مثبت في الدستور

رد ستران عبد الله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني على التقرير الذي جاء في صحيفة «الصباح» التابعة لشبكة الاعلام العراقي المتضمن استطلاعا يزعم فيه معده وجود قبول شعبي بحل الكيان الدستوري لإقليم كوردستان والعودة إلى السلطة المركزية المباشرة.

وقال ستران عبدالله في تغريدة على تويتر: اقليم كوردستان تجربة خالدة ونص مثبت في الدستور. من واجبنا ان نطالب كوردستانيا بتطويره وتشذيبه وليس الغائه.

واضاف: من حقنا عراقيا ان نتطلع لدعم الخيريين من النخبة لتنشيط مسار اصلاحه وليس الغمز من قناة الفتنة الشوفينية النائمة كما غردت الصباح الرسمية وهي مخطئة ومحرضة.

الإعلام الرسمي العراقي واللعب بالنار

*سوران علي

كنت ولا زلت من المقتنعين تماما بأن ما ينشر في وسائل الإعلام حديثة كانت أم تقليدية لا يعبر عن رأي صاحبه فحسب بل يحظى بتأييد وموافقة ناشره أيضا ولا تتعدى مقولة (المقال يعبر عن رأي صاحبه) عن كونها تمصلا ماكرا عن المسؤولية أو تهربا من التورط في إشكالات وانتقادات أو خوفا من العواقب. وما فعلته جريدة الصباح الحكومية الممولة من أموال الشعب والمعبرة عن الخط العام الذي تسير عليه الحكومة قبل أيام بنشر تقرير عن استطلاع حول إقليم كوردستان ووجود رغبة في حله والعودة إلى السلطة المركزية لا يخرج عن هذه الدائرة، فمجرد نشر التقرير وفي موقع بأعلى الصفحة الثالثة هو بمثابة موافقة صريحة على مضمونه المخالف للسياسة الرسمية ودستور البلاد، فضلا عن الانحراف عن مهمة الصحافة المدافعة عن اللحمة الوطنية والنابذة للفتنة والتفرقة والتنافر.

التقرير الذي أثار استياء وغضب كوردي شديد على صعد عدة وكذلك عملية النشر لا تمثل سبقا صحفيا وسط الكم الهائل من استطلاعات الرأي التي تجرى في البلاد عن قضايا حساسة وملحة تطغى على الشارع العراقي والكوردستاني دون اهتمام إعلامي، كما أنها ليست من التقارير الاستقصائية المعمقة التي يرغب كل صحفي في نشره قبل الآخرين، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على:

وجود سياسة خفية مغرضة ومحرضة ومعادية للكورد وإقليمهم بجانب السياسية الظاهرة والرسمية المتبعة من الدولة والأطراف والقوى السياسية المختلفة لا سيما في الإعلام الرسمي المفروض أن يمثل جميع القوميات والمكونات والأطياف العراقية.

هناك قضايا أهم بكثر من محتوى الاستطلاع الذي أجراه مركز غير معروف على الإطلاق تهم

> هناك سياسة خفية مغرضة ومحرضة ومعادية للكورد وإقليمهم لا سيما في الإعلام الرسمي

المواطن الكوردي في الإقليم كالرواتب وعدم حصوله على النسبة كافية من الوقود والخدمات وغلاء الأسعار بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أو خلق مشاكل في نقل المحاصيل الزراعية من وإلى الإقليم، لم لم تتحمل الصباح عناء تناولها وإيصال المطالب المتكررة لمعالجتها إلى أصحاب القرار والشارع العراقي؟

توقيت النشر المتزامن مع عودة الدفء إلى العلاقات المتشنجة بين الإقليم والمركز منذ أعوام وتبادل الزيارات والحورات بينهما وقرب الانفراج في معضلات المادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز والموازنة ومستحقات البيشمركة، يثير تساؤلات جدية عمن يديرون الإعلام الحكومي العراقي ومن يتحكمون فيه وعن كيفية استغلال هذه الوسيلة لأغراض مبيتة.

تبرؤ الحكومة من المنشور ومحتواه وعده مخالفا للموقف الرسمي وغير ممثل لوجهة نظر حكومية أو رسمية إطلاقا، خطوة صحيحة ينقصها اتخاذ إجراءات حازمة حتى لا تصبح وسائل الإعلام الرسمية أداة لخلق نعرات قومية أو فتن لا تحمد عواقبها.

على الرغم من رفض شبكة الإعلام العراقي التي تصدر الجريدة الموضوع المنشور جملة وتفصيلا وفتحها تحقيقا عاجلا في الأمر ثم تأكيدها على الخطاب الرسمي للدولة والملتزم بالدستور، يأتي رئيس التحرير وبدل تقديم الاعتذار عن هذه الهفوة التي وقع فيها والخطأ الكبير الذي ارتكبه أو الاعتراف بخطورة ما نشره، يسوق حججا واهية ومبررات ضعيفة لما بدر محاولا إيجاد مخرج لورطته وينم ذلك عن إصرار وتعنت يوحي بوجود إنَّ في الأمر.

إن التسليم بوقوع الصباح في خطأ وتقديم اعتذار رسمي ربما سيكون كفيلا بوأد الفتنة في مهدها وإصلاح ما أفسده تعامل الجريدة غير المسؤول مع قضية تخص ثاني أكبر مكون في البلاد وحقه المكفول بالدستور، فبقاء الجدل الحاصل ينمي روح العداوة ورفض الآخر ويعود بنا إلى سنوات مضت حين كان النفور ولي الأذرع سيد الموقف مما أحيى نفَس المعاداة والإنكار.

هذا الحدث أكد أيضا الضرورة الملحة لإعادة نظر جذرية في نهج الإعلام العراقي بشكل عام والرسمي الحكومي على وجه الخصوص إدارة ونهجا وسياسة صحفية وأهدافا وأسلوبا، إذ لا بد له أن يكون مرآة عاكسة للسياسة الحكومية المتبعة ولا يلعب بنار تأتي على الأخضر واليابس.

* عضو مكتب اعلام الاتحاد الوطني و مدير مؤسسة «المسرى»الاعلامية »

اقليم كردستان في نزعة «الصباح» ومتاهات شبكة الاعلام الرسمية

*محمد شيخ عثمان

المقدمة: الخلفية القانونية

تنص المادة الثانية / الفقرة ثامنا لقانون شبكة الاعلام العراقي رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٥ كالاتي:

الاستقلالية: القدرة المالية والتحريرية والادارية على ممارسة العمل، بما ينسجم ويتناسب مع خصوصية العمل الاعلامي، وبدون الخضوع للمؤثرات الخارجية أو النوازع الذاتية أو الانحيازات الشخصية، وبشكل محايد.

وتنص الفقرة ثالث عشر من نفس المادة:

مجلس الامناء: هو المجلس المسؤول عن رسم السياسات العامة في الشبكة ومراقبة عملها والحفاظ على استقلاليتها بما يضمن تحقيق الاهداف المحددة بهذا القانون ويعبر عن مصالح الشعب ويعمل حاجزا يفصل ما بين الشبكة ومصادر الضغط الخارجية.

وجاء في المادة الخامسة الفقرة خامسا:

تعزيز ودعم المبادئ والممارسات الديموقراطية، وتشجيع تقبل الرأي الآخر وثقافة التسامح، وعدم الترويج للافكار والممارسات العنصرية والطائفية والدكتاتورية والعنف والارهاب، وبخاصة الفكر البعثي الصدامي في العراق ورموزه وتحت اي مسمى، وكل مايثير الاحقاد والكراهية بين أبناء الشعب العراقي.

وكذلك جاء في المادة السادسة من القانون ايضا: يلتزم اعضاء مجلس الامناء ورئيس الشبكة ومنتسبوها كافة بتحقيق اهداف الشبكة وفقا لما يأتي:

أولاً: العمل وفق مبادئ البث العام المتعارف عليها دولياً والتي تتسم بالاستقلالية والحيادية

والنزاهة والمصداقية والموضوعية والشفافية حسبما هو موضح ومفصل في أنظمة الشبكة، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف في العملية السياسية.

ثالثاً: تعزيز الهوية الوطنية العراقية.

رابعاً: وضع لوائح وضوابط من خلال أنظمة الشبكة تؤكد التزامها بالمعايير المهنية والقيمية للعمل في الشبكة وتؤكد على:

هـ- منع استغلال العاملين في الشبكة مواقعهم الوظيفية لنشر وجهات نظرهم في وسائل الاعلام التابعة للشبكة.

اين «الصباح» و«الشبكة» من هذه النصوص

هكذا حدد قانون شبكة الاعلام العراقي ستراتيجية مهامها وكيفية تعاطيها مع الهوية العراقية الاتحادية ولكن ضعف الرقابة او طغيان توجه مشبوه جعل من صحيفة «الصباح» تغرد خارج السرب الدستوري والنظم القانونية التي تعمل في ظله، فالصحيفة ليست اهلية او تجارية او حزبية بل اول صحيفة تابعة وممثلة للدولة العراقية وعندما نقول الدولة العراقية فهذه الدولة تدار وفق الدستور وبالتالي على الصحيفة وجميع مفاصل شبكة الاعلام العراقي ان تمارس مهامها في الفضاء الدستوري وتمثل كافة اطياف الشعب العراقي .

هنالك خصائص للاعلام الرسمي تختلف عن خصائص الاعلام الاهلي او الحزبي لا اود الخوض فيها ولكن كمثال: الاعلام الاهلي بامكانه استخدام خدعة «وقال مصدر (او سياسي) لم يرد ذكر اسمه» ولكن في الاعلام الرسمي لا يمكن استخدام هذه الخدعة بل يجب كتابة اسم المتحدث.

في الاعلام الاهلي ولتجنب الشكوى والمحاسبة بتهمة التشهير يلجاون الى استخدام العنوان الاستفهامي مثلا لا يكتبون هذا المسؤول فاسد بل يكتبون هل هذا المسؤول حقا فاسد؟ وبذلك وعبر هذا العنوان يحققون هدفهم بالتشهير وينجون من المحاسبة. لكن في الاعلام الرسمي لا يمكن استخدام هذا الاسلوب بل يجب عرض الحقيقة كما هي وعبر الادلة والوثائق.

خروج تام عن سياقات قانون الشبكة

استنادا الى المواد المذكورة من قانون شبكة الاعلام العراقي والحقائق حول خصائص والتزامات الاعلام الرسمي يمكننا ان نضع صحيفة «الصباح» في دائرة الاتهام والخروج عن سياقات قانون الشبكة ومسؤوليات الصحيفة المملوكة للدولة الاتحادية حيث نشرت مؤخرا تقريرا بعنوان؛ هل سيحل اقليم كردستان؟ من اعداد حيدر جابر من بغداد وليس الاقليم ومن تحرير: محمد الانصاري اثار استياءا كردستانيا عارما على المستوى الحكومي والشعبي، فعنوان التقرير كما اسلفنا عنوان تشهيري استفهامي يستخدمه الاعلام الاهلي لتجنب المحاسبة وممنوع ممارسته في الاعلام الرسمي لكن «الصباح» اختارت العنوان ومحرر الصفحة وضع مكانا خاصا له ورئيس التحرير وضع التوقيع على الصفحة ايذانا الى المطبعة.

> **قانون الشبكة: ممارسة العمل بدون الخضوع للنوازع الذاتية أو الانحيازات الشخصية**

وكذلك لجأت الصحيفة الى استخدام مركز استطلاع لدعم نزعتها الفتنوية ولتفريغ وفرض النزعة الذاتية والاسلوب الانحيازي للمحرر الممنوع سلفا في قانون الشبكة ولم تذكر عن مركز الاستطلاع شيئا ولا عن الارقام

والاعمار والفئات والجهة التي اشرفت على الاستطلاع وهذا اسلوب عادي في الاعلام الاهلي ولكن لا يمكن ان يمر مرور الكرام في الاعلام الرسمي، فالمشكلة ليس في التقرير ولافي محتوى التقرير فالاستطلاع ليس استفتاءا رسميا وكذلك ليس ملزما وان اقليم كردستان كيان دستوري لا يحل باستطلاع كارتوني ولا يتزعزع شموخه ومكانته بتقرير مزاجي ونزعوي لصحيفة لا تحترم السياقات القانونية التي على اساسها تمولها الدولة، المشكلة تكمن حقا في الهوية الحقيقية لشبكة الاعلام العراقي التي لا تريد معرفة المكانة الدستورية لاقليم كردستان واهمية كونها شبكة لكافة العراق وليس شبكة النزعة الذاتية والانحيازية التي نهت عنها قانون الشبكة، فالاباء المؤسسون للعراق الجديد كانوا على دراية تامة بمثل هذه النزعات المشبوهة لذلك ادرجوا هذه المادة في قانون الشبكة وغيرها بما يضمن مهنية وحيادية الشبكة وعدم خروجها عن المالوف.

ان سمة «مضيع المشيتين» للصحيفة ولا مبالاة رئيس ومجلس امناء الشبكة بمكانة الكيان الدستوري لإقليم كردستان واهمية توعية المواطن العراقي بايجابيات حل الاشكالات بين بغداد والاقليم انعكست منذ سنوات على محتويات ومسارات تغطية وتعاطي صحيفة «الصباح» التي تتعامل مع اقليم كردستان كند لبغداد وليس كجزء دستوري من الدولة الاتحادية، فتارة تستخدم شمال العراق بدلا من عبارة «اقليم كردستان» الدستورية وتارة تستخدم المناطق المختلف عليها بدلا من عبارة «المناطق المتنازع عليها» الدستورية وتبرز اية قرارات تصدر بحق كردستان ولا تهتم ولو بمانشيت واحد باهمية حل الاخلافات بين الاقليم والمركز وفق الدستور وتتجاهل مشاكل المناطق المتنازع عليها.

نحن هنا لا نوجه النقد والملامة لهذه الصحيفة لانه بغياب المراقبة والمحاسبة من السادة امناء الشبكة فمن الطبيعي ان نجد طغيان «النزعة الذاتية» و«الانحيازية» على مسارها ونشكر لرئيس تحريرها على الاستجابة السريعة ولكن للاسف الشديد لم يكن حريا به التبرير لهذا التقرير الذي خالف كافة قواعد واساسيات قانون الشبكة، بل كان عليه الاعتراف بهذا الخرق ومن ثم الاجتماع بفريق العمل ووضع ستراتيجية جديدة للصحيفة بصورة تخرجها من حالة الدجن لسلطة واحدة وتكون صحيفة السلطات والمكونات كافة والدستور خاصة، فالمراحل العصيبة التي مرت بها الدولة العراقية وخرجت منها سالما كانت بفضل هذا الدستور وليس النزعات «الصباحية» لذلك العمل ضمن الدستور العراقي ومن اجل الدستور العراقي مهمة مقدسة وتاريخية وعلى شبكة الاعلام العراقي ان تتباهى بهذه المسؤولية وتكون في المستوى المطلوب وتعطي محاضرات او معلومات لمفاصل الشبكة عن طبيعة العلاقة بين اقليم كردستان والدولة الاتحادية واهميتها دون خجل لكننا نلتمس غيابا تاما لهذا الجانب التوعوي لكوادر الشبكة ازاء اقليم كردستان ولا نبريء انفسنا في كردستان من هذه المهمة ايضا حيث على اقليم كردستان التواصل المستمر مع امناء ومفاصل الشبكة اضافة الى وضع ممثل مناسب وواع من المكون الكردي من حصة الاقليم في مجلس امناء الشبكة وهيئة تحرير الصباح.

> **مجلس الامناء مسؤول عن رسم السياسات العامة في الشبكة ومراقبة عملها**

كيان دستوري

اما بخصوص اقليم كردستان، فالرئيس مام جلال كاحد ابرز الاباء المؤسسين للعملية السياسية والدستورية بعد ٢٠٠٣، وضع لبنتها الاولى قبل غزو العراق لدولة الكويت

وبعد الانتفاضة الكردستانية عام ١٩٩١ وانتخاب اول برلمان في كردستان ١٩٩٢ الذي صوت لهذه الصيغة الحضارية مع عراق اتحادي ديموقراطي موحد وتم تثبيتها في الدستور العراقي الذي صوت له اغلبية الشعب العراقي.

وتذكيرا للزملاء في الشبكة لا بد من التوضيح بان الفيدرالية اصبحت هوية نظام الحكم في العراق الجديد والدستور وضع ملامحها وخطوطها العريضة كالاتي:

الباب الخامس: سلطات الأقاليم

الفصل الاول: الأقاليم

المادة (١١٦): يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمةٍ واقاليم ومحافظاتٍ لا مركزيةٍ واداراتٍ محلية.

المادة (١١٧):

اولاً:ـ يقر هذا الدستور، عند نفاذه، اقليم كردستان وسلطاته القائمة، اقليماً اتحادياً.

ثانياً:ـ يقر هذا الدستور، الاقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لاحكامه.

المادة (١١٨):يسن مجلس النواب في مدةٍ لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ اول جلسةٍ له، قانوناً يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم، بالاغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين.

المادة (١١٩): يحق لكل محافظةٍ او اكثر، تكوين اقليمٍ بناءاً على طلبٍ بالاستفتاء عليه، يقدم بأحدى طريقتين:

اولاً:ـ طلبٍ من ثلث الاعضاء في كل مجلسٍ من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

ثانياً:ـ طلبٍ من عُشر الناخبين في كل محافظةٍ من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

المادة (١٢٠): يقوم الاقليم بوضع دستورٍ له، يحدد هيكل سلطات الاقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على ان لا يتعارض مع هذا الدستور.

المادة (١٢١):

اولاً:ـ لسلطات الاقاليم، الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لاحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصاتٍ حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً:ـ يحق لسلطة الاقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم، في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم، بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

ثالثاً:ـ تخصص للاقاليم والمحافظات حصةٌ عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.

رابعاً:ـ تؤسس مكاتبٌ للاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية.

خامساً:ـ تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم، وبوجهٍ خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم، كالشرطة والامن وحرس الاقليم.

> **قانون الشبكة: منع استغلال العاملين مواقعهم الوظيفية لنشر وجهاتهم في الشبكة**

ثقافة لا تنعكس في مهام شبكة

للاسف الشديد مع وجود هذه القوانين والمواد الدستورية الا ان ثقافة الالتزام بها لا تنعكس في مهام شبكة الاعلام العراقي ومنابرها الاعلامية ومن المستحيل

ان نجد في تقاريرها وتغطياتها حول الحقيقة الدستورية للنظام الفيدرالي وحقوق وواجبات الاقاليم.

ومن حقنا عراقيا أن نتطلع لدعم الخيريين من النخبة لتنشيط مسار الاصلاح في اقليم كردستان وليس الغمز من قناة الفتنة الشوفينية النائمة كما غردت الصباح الرسمية وهي مخطئة ومحرضة والزميل رئيس تحريرها لم يكن موفقا في التعاطي مع تلك «النزعة الذاتية» و«الانحيازية الشخصية» للعاملين في هذه الصحيفة وننتظر نتائج تحقيق اللجنة التي زعمت شبكة الاعلام تشكيلها للبت في هذه المسالة خلال «٢٤ ساعة» وكذلك التوصيات الجديدة للشبكة الى منابرها بخصوص التعامل والتعاطي من دستورية اقليم كردستان وجعل تلك المنابر وسيلة لتوعية الشارع العراقي بان الاقليم كيان دستوري وعدم استقرار علاقته مع بغداد لا تخدم مسار الحكم والاصلاحات في العراق ومعاداة هذا الكيان بتقارير صباحية ومثيلاتها جزء من السياسية الصدامية الاقصائية التي نص الدستور وكذلك قانون الشبكة على تجنبها وعدم ممارستها.

> **ضعف الرقابة وطغيان توجه مشبوه جعل من الصباح تغرد خارج الدستور**

تبريرات غريبة

وردا على تبريرات الزميل رئيس تحرير «الصباح» الذي كتب: «الغريب في الأمر أن تقرير المركز نفسه نشرته صحف عربية «كصحيفة العرب اللندنية» لكنه مرّ مرور الكرام، وهذا يؤشر ذات العلة التي ترى في الصحافة العراقية غير مؤهلة لمتابعة أسئلة حرجة في الشأن السياسيّ والاكتفاء بما يرضي الفاعلين السياسيين الكبار» نقول من الطبيعي ان تنشر «العرب» وغيرها هذه التقارير لانها وغيرها تحمل اجندات متعددة ولكن «الصباح» هي صحيفة الدولة العراقية واجندتها هي «الدستور» لذلك هي ليست مسموحة لها ان تختار من تقرير خاص عنوانا لا تمت بالدستور لان الزميل رئيس التحرير على اطلاع بان الاستطلاعات مجرد ارقام من فئة معينة وليست ملزمة.

ختاما

مثلما قال المتحدث باسم الحكومة الاتحادية باسم العوادي: «موادّ الدستور العراقي وما ورد فيها من كون العراق دولة اتحادية، وبقية الفقرات التي نظمت شكل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، هي أحد أهم مكاسب العراق الجديد» فاننا نود ان نقول ايضا ان تاسيس شبكة الاعلام العراقي كان من اهم مكاسب العراق الجديد ولكن ما ندركه الان ان هذه الشبكة مختلفة تماما عن الشبكة التي ينبغي لها ممارسة مهامها ضمن الدستور وكافة مواد قانون شبكة الاعلام العراقي والفرصة سانحة لتجد ضالتها وتعود الى مسارها الصحيح والصائب وعدم بقائها مؤسسة للمناصب والامتيازات وتدرك ان اقليم كردستان كما قال الرئيس مام جلال: «فيدرالية لا مجال لمناطحتها»

*عضو مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني و مدير مركز «المرصد» للرصد والمتابعة

المصادر:

*الدستور العراقي
*قانون شبكة الاعلام العراقي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٥
*صفحة المتحدث باسم الحكومة العراقية
*موقع شبكة الاعلام العراقي /صحيفة الصباح/ الافتتاحية

وزير الثقافة والشباب: تقرير الصباح يهز الأمن المجتمعي

حذر وزير الثقافة والشباب في حكومة اقليم كوردستان حمه حمه سعيد، يوم الاثنين، من أن التقرير الذي جاء في صحيفة «الصباح» المتضمن استطلاعا يزعم فيه معده وجود قبول شعبي بحل الكيان الدستوري للإقليم والعودة إلى السلطة المركزية المباشرة، يندرج تحت مفهوم اهتزاز الأمن المجتمعي.

وقال في بيان إن "وزير الثقافة والشباب لحكومة اقليم كوردستان، يدين كل أنواع الخطابات العدائية ضد الحقوق المشروعة للشعب الكوردي والكيان الدستوري في إقليم كوردستان"، حاثا "جميع الأطراف وخاصة الإعلام العراقي التعامل ضمن الثوابت القانونية والدستورية في صياغة مقالاتهم الإعلامية وأن يلتزموا بمباديء النظام الفدرالي والمصدق عليها باستفتاء عام من الشعب العراقي" .

وأضاف أن "ما يدعو إلى الاستغراب أن تقوم صحيفة تابعة للسلطة، دون الاخذ بنظر الاعتبار الواقع السياسي والدستوري لإقليم كوردستان، لتنشر بين صفحاتها مقالا ضد التعايش والمبادئ الدستورية الفدرالية للنظام العراقي وإثارة النعرات"، مؤكدا أن "نشر هذا النوع من المواضيع، يندرج ضمن باب اهتزاز أمن المجتمع والتعايش السلمي، وزرع روح الحقد والكراهية وفي نفس الوقت محاولة عقيمة لإظهار العداء ضد الكيان الدستوري لإقليم كوردستان".

ودعا وزير الثقافة والشباب لحكومة اقليم كوردستان حمه حمه سعيد "الجهات المعنية بالحكومة العراقية، ألا يسمحوا بنشر مقالات ضد المبادىء الدستورية ونظام العراق الفدرالي والكيان الدستوري والقانوني لشعب إقليم كوردستان، والذي تحقق نتيجة النضال والتضحيات لسنوات ضد الدكتاتورية، وقدمت دماء طاهرة لمئات الآلاف من الشهداء".

ودعا "القنوات الإعلامية في إقليم كوردستان لنشر خطاب التسامح والتعايش السلمي، والابتعاد عن نشر الخطابات العدائية التي تدعو إلى التفرقة وزرع الحقد والكراهية، وعدم اللجوء إلى ترجمة خطابات المناوئين للكيان الدستوري والشرعي لإقليم كوردستان، و ليحافظوا من خلال خطابهم الإعلامي على ما تحقق من إنجازات، بدم الشهداء".

المسرى

الاتحاد الوطني :لابد أن نستلهم العبر والدروس من المنهاج الصائب للشهيد الصدر

استذكر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاحد ٢٠٢٣/٢/١٩، ذكرى استشهاد السيد محمد محمد صادق الصدر، مشيرا إلى استلام الدروس من منهج الصدر الصائب.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني في تغريدة على موقع تويتر: ونحن إذ نحيي ذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه (عليهم رحمة الله) لابد أن نستلهم العبر والدروس من منهجه الصائب وتضحياته الجسام وجرأته الفريدة في مواجهة الظلم والحكم الاستبدادي الغاشم والوقوف إلى جانب الحق وأصحابه.

**من جهته وجه قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الاحد ٢٠٢٣/٢/١٩، برقية تعزية في الذكرة السنوية لاستشهاد اية الله العظمى المرجع الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه (رضوان الله تعالى عليهم). فيما يأتي نص البرقية:

بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد اية الله العظمى المرجع الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه (رضوان الله تعالى عليهم)، نعزي اسرة ال الصدر وسماحة السيد مقتدى الصدر وأبناء التيار الصدري والشعب العراقي عموما بهذه المناسبة الاليمة.

في الوقت الذي نشدد على ضرورة الاستمرار بالسير على النهج الذي خطاه الشهيد الصدر والاقتداء بفكره النير وشجاعته، نؤكد بان تحقيق الأهداف التي سعى لتحقيقها يتطلب منا جميعاً توحيد الجهود لتحقيقها وتصحيح المسارات السياسية، وتلبية احتياجات الشارع العراقي، والعمل بقوة نحو تحقيق الإصلاح والنهوض بالبلد على كافة الاصعدة.

رحم الله المرجع الشهيد سيدنا الصدر ونجليه (قدس الله اسرارهم)، والرحمة لشهدائنا الأبرار.

قوباد طالباني

المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

الاتحاد الوطني يعزي برحيل الاستاذ عبدالاله النصراوي

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الأحد ٢٠٢٣/٢/١٩ برقية تعزية الى أسرة الأستاذ عبدالاله النصراوي، بوفاة أمين عام الحركة الاشتراكية العربية المناظل عبدالاله النصراوي، فيما يأتي نصها:

«السيد أمين عبدالاله النصراوي المحترم

أسرة الأستاذ عبدالاله النصراوي المحترمة

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة المغفور له الأستاذ عبدالاله النصراوي أمين عام الحركة الاشتراكية العربية، ولا يسعنا بهذا بمصاب الجلل إلا أن نتقدم إليكم وإلى أسرتكم الكريمة والأقارب والأصدقاء باسمنا وباسم الاتحاد الوطني الكوردستاني إليكم بتعازينا القلبية ومواساتنا الصادقة ونشارككم أحزان فقدكم هذا.

إننا نستذكر الفقيد وعلاقة الصداقة المتينة التي كانت تربطه بالرئيس جلال طالباني ونضالهما المشترك من أجل تحقيق الديمقراطية ومقارعة الدكتاتورية، كما نستذكر مواقف الفقيد على الساحة السياسية العراقية ودوره البارز وإسهاماته الفاعلة في التصدي لسياسات النظام البعثي ونصرته للشعب وإرادته في التحرر والديمقراطية.

ندعو الباري عز وجل أن يلهمنا وإياكم الصبر والسلوان ويتغمد الفقيد برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جناته».

إنا لله وإنا إليه راجعون

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

١٩ شباط ٢٠٢٣

*كما وبعث الدكتور محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني برقية تعزية برحيل المناظل (عبدالاله النصراوي) امين عام الحركة الاشتراكية العربية فيما يأتي نصها:

«السيد امين عبدالاله النصراوى المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلقينا ببالغ الحزن والاسى نبأ وفاة والدكم الاستاذ عبدالاله النصراوي، أمين عام الحركة الاشتراكية العربية، وبهذه المناسبة الاليمة نتقدم اليكم ولجميع افراد اسرتكم الكريمة بأحر التعازي وأصدق المواساة، حيث كان الفقيد من أعز واقرب الاصدقاء الى الرئيس جلال طالباني وكانوا رفاق الدرب في النضال ضد الدكتاتورية وكان للفقيد دورا بارزا في الساحة السياسية العراقية ونشر الوعي القومي والمساهمة الفعالة في محاربة حزب البعث الصدامي منذ أيام شبابه.

نرجو من الله عز وجل الصبر والسلوان لاسرتكم الكريمة ورحم الله الفقيد واسكنه فسيح جناته

انا لله وانا اليه راجعون».

السفير الدكتور محمد صابر اسماعيل

رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني

عبد الإله النصراوي.. صديق الشعب الكوردي

كان للفقيد دور بارز في مقارعة الدكتاتورية ومواجهة سياسات النظام البعثي، وهو الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي، المناضل والمدافع عن الحقوق المشروعة للشعب الكوردي والعيش المشترك والاتحاد الاختياري بين العرب والكورد.

ويمثل الراحل أحد الشخصيات الوطنية الرافضين لإرث النظام البائد من جهة، والداعين لمنح القوميات حقوقهم المشروعة في بلد تجمعهم فيه أهداف وغايات مشتركة ومن هذا المنطلق جمعته مع الحركة التحررية الكوردية علاقات متينة لا سيما مع الرئيس الراحل جلال طالباني.

بواكير النضال

ولد الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي في محافظة النجف وبدأ حياته السياسية في الرابعة عشر من عمره وشارك في انتفاضة النجف عام ١٩٥٦، إثر العدوان الثلاثي على مصر، ضمن لجنة الطلبة في منظمة الشباب القومي العربي، ،وعندما وقعت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، كانت هناك

مجموعات فاعلة بحركة القوميين العرب الذي ينتمي إليهم رسميا مع مجموعة من زملائه، حيث كانوا يقودون التنظيم الطلابي في منظمة الشباب القومي العربي، وفي عام ١٩٦٢ أصبح عضواً في قيادة الإقليم للقوميين العرب، وفي مايو ١٩٦٣ أعدت الحركة انقلابا ضد البعثيين آنذاك، وكشف الانقلاب قبل التنفيذ، وكان من المساهمين الأساسيين فيه، وله مسؤوليات تنفيذية في هذه العملية، فأصبح مطلوبا، وهرب على اثرها الى لبنان.

وبعد ٢٠٠٣ صرح النصراوي في كتاباته وأحاديثه الصحفية أنهم يطرحون أنفسهم في العراق كمعارضة سلمية ديمقراطية في ظل ما يجري في البلد، وأن الأغلبية الساحقة من العراقيين ترفض الاحتلال وبقاء القوات الأجنبية من دون أمد محدد.

صداقة قوية مع الرئيس طالباني

وعن علاقته بالرئيس العراقي الراحل جلال طالباني أكد النصراوي أنها علاقة قوية جدا، وأنهما كالأخوين، وتعود معرفته به إلى ستينيات القرن المنصرم، حين تعرف عليه في زيارة جاءت به إلى بغداد ضمن وفد، ومن يومها توطدت العلاقة لدرجة أصبحت علاقات عائلية، حتى أنه ساعد الرئيس جلال طالباني في إعلان تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي أنشىء في سوريا، ساعدته في سوريا وفي لبنان أيضا، حتى أنه استطرد في أحد لقاءاته وقال إنه "ساعد مام جلال وكان له دور في إيصال المعلومات له حين كانت هناك عمليه لاغتياله من قبل كوادر السفارة العراقية ببيروت في سبعينيات القرن الماضي.

شهادات وإشادات

أضف إلى ذلك أن الرئيس الراحل جلال طالباني لم ينكر هذا الموقف وقال في مناسبات عدة "إنه منذ عام ١٩٦٣ كانت لنا علاقة مع حركة القوميين العرب عن طريق الأستاذ عبد الإله النصراوي، فعن طريق حركة القوميين العرب تكونت لنا علاقة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثم الجبهة الشعبية وكذلك مع المرحوم الدكتور جورج حبش ومع الأخ نايف حواتمة وآخرين، وهكذا وبالتدريج تكونت لي العلاقة مع الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس حافظ الأسد والمنظمات الفدائية الفلسطينية بمن فيهم ياسرعرفات وكذلك مع القذافي.

واستذكر رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني مواقف ونضال النصراوي الراحل في مقارعة الدكتاتورية وتحقيق الديمقراطية والعيش المشرك في العراق، فيما أشادت مؤسسة الرئيس جلال طالباني عبر برقية لرئيسها السفير الدكتور محمد صابر بالدور

بالرز للفقيد على الساحة السياسية العراقية ونشر الوعي القومي والمساهمة الفعالة في محاربة النظام البعثي.

الحركة الاشتراكية وظروف قيامها

وبالعودة إلى الوراء يتبين لنا أنه نتيجة التعارضات والاختلافات التي حصلت داخل تنظيم (الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق والذي تأسس في سنة ١٩٦٤ بين عدد من القوى المكونة لهذا التنظيم وبين رئيس الجمهورية العراقية آنذاك عبد السلام محمد عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) الذي كان في الوقت نفسه الرئيس الأعلى للاتحاد الاشتراكي العربي، فقد نشأ الاتحاد الاشتراكي كتنظيم جديد في الثالث من آب – اغسطس سنة ١٩٦٥ ، تلك التعارضات التي شملت المسائل الفكرية والتنظيمية، التي وصلت في نهايتها إلى الانسحاب من تنظيم الاتحاد الاشتراكي و انشاء تنظيم جديد بإسم الحركة الاشتراكية العربية.

وعلى ما يبدو أن الحركة لم تكن كما يقال متجانسة في تشكيلها لذلك تعرضت في الفترة اللاحقة للانقسام والانشقاق وظهرت داخلها تيارات عديدة، وعندما قام انقلاب ١٧ من تموز ١٩٦٨ واجه عدد من قادة وأعضاء الحركة الاشتراكية العربية عنتا من الانقلابيين، فأُلقي القبض على عدد من قادة الحركة، وفي مقدمتهم أمينها العام عبد الإله النصراوي.

مواقف غير راضخة

وتشير الوثائق إلى أن الحركة الاشتراكية العربية لم ترضخ لهذا الموقف، بل قاومت النظام الجديد، وقدمت عددا من الشهداء، وامتلأت السجون والمعتقلات بهم ومن أنصارهم القوميين والناصرين، وأنها قادت في الستينات من القرن الماضي حركة تجديد الفكر القومي وجعله يكتسب بعدا اشتراكيا، وترى أن الوحدة العربية لايمكن أن تتحقق إلا بالإرادة الشعبية، لذلك أدانت وبكل ثقة وصراحة اجتياح الجيش العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ وعدت ذلك تشويها لفكرة الوحدة العربية .

مناصرة القضية الكوردية

وكذلك من أفكار الحركة الاشتراكية العربية تأكيدها أن لكل قومية الحق في تقرير مصيرها وأن الفكر القومي لابد أن يبتعد عن العنصرية والتعصب والشوفينية، وأبرز مثال لذلك نظرته إلى القضية الكوردية، ومن هنا كانت الحركة تؤكد أن العراق يتألف من قوميتين رئيسيتين هما العرب والكرد وهي تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الكوردي و تؤيد العيش المشترك والاتحاد الاختياري بين العرب والكورد.

الرئيس بافل يشيد بالجهود الجبارة لمؤسسة الآسايش وقوات العمليات الخاصة

تفقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاحد ٢٠٢٣/٢/١٩ في مقر قيادة قوات البيشمركة في السليمانية، قوات العمليات التابعة لمؤسسة الآسايش في اقليم كوردستان، واستقبل هناك من قبل سرخيل كمال مسؤول قوات العمليات.

واطلع الرئيس بافل جلال طالباني عن كثب على التدريبات الشاقة وتنفيذ المهام للقوات واشاد بالجهود المستمرة والجبارة لمؤسسة الآسايش وقوات العمليات لحماية الاستقرار في اقليم كوردستان وحياة المواطنين.

وعن مهامهم وجهودهم لحماية الأمن وسيادة القانون، قال الرئيس بافل جلال طالباني: واجهوا اي مخطط او تهديد يعرض حياة مواطنينا الى الخطر، مهمتكم توفير الامن للمواطنين.

واضاف الرئيس بافل جلال طالباني: اقتادوا الخارجين على القانون الى المحاكم وقفوا بكل قوة ضد اي تخريب ونحن سندعمكم.

برلمان الاقليم يستأنف جلساته حول الانتخابات

اعلنت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان اقليم كوردستان عن محاولة لتقريب وجهات النظر والاجتماع بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي حول مسألة الانتخابات في الاقليم.

واكدت الدكتور ريواز فائق خلال مؤتمر صحفي الاثنين ٢٠٢٣/٢/٢٠ حول الموضوع: «ان مسألة الانتخابات قضية وطنية تتعلق بكافة الاطراف السيساسية وحياة المواطنين، يجب انهاء الصراعات السياسية حول اجرائها ويجب ان تحظى هذا الملف اولوية المفاوضات بين الاحزاب، لان الوقت ليست لصالح الاقليم والعملية السياسية والمواطنين».

واشارت الى انه «خلال اجتماعها وكتلة الاتحاد الوطني في البرلمان مع الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني نوقش موضوع الانتخابات والاوضاع الراهنة في الاقليم».

وقالت رئيسة البرلمان: «توصلنا الى القناعة بضرورة استئناف اجتماعات برلمان كوردستان حول الانتخابات، وقد اوصي الى الهيئة العاملة بضرورة الاجتماع مع الحزب الديمقراطي ومناقشة الموضوع واجتماع مؤسسة الانتخابات للحزبين لمناقشة القضية، وذلك للوقوف على المعوقات التي تقف امام العملية وتقديم الحلول اللازمة واستئناف اجتماعات برلمان كوردستان في (٢٠٢٣/٣/١) حول الانتخابات.

وشددت الدكتورة ريواز فائق « ان مسالة الانتخابات تتعلق بجميع الاحزاب السياسية، وان خطوة الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي حول الانتخابات ستكون بداية جيدة وسيؤخد بعدها موقف الاحزاب السياسية الاخرى حول القضية».

PUKmedia

نجيرفان بارزاني: شرعية إقليم كردستان على المحك

ميونخ – حذر رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني الأحد من المخاطر التي تهدد شرعية الإقليم الذي يحظى بحكم ذاتي في شمال العراق، في حال عدم إجرائه الانتخابات البرلمانية خلال العام الجاري.

وجرى التمديد للبرلمان الكردي الحالي في نهاية العام الماضي لمدة عام، بعد استعصاء التوصل إلى توافقات بين القوى السياسية في الإقليم بشأن تعديل القانون الانتخابي، وإجراء تحيين لسجلات الناخبين التي يشوبها لغط واسع.

وكانت المحكمة الاتحادية العراقية قضت في وقت سابق من الشهر الجاري، بعدم دستورية قرار تمديد عمل البرلمان الكردي، ما يضع مؤسسات الإقليم موضع مساءلة.

وقال بارزاني في مؤتمر صحافي عقده على هامش حضوره في مؤتمر ميونخ للأمن، "نحن نأمل بكل تأكيد في إجراء الانتخابات خلال هذا العام"، مشيرا إلى أن "بعد العودة من ألمانيا ستشرع رئاسة الإقليم بعقد لقاءات مع الأطراف السياسية الكردية، وأن الانتخابات ستكون موضوعا رئيسيا لتلك اللقاءات والاجتماعات التي ستشمل جميع المكونات".

وأكد رئيس الإقليم "نحن ملتزمون بتوقيتات، ويتعين عليّ كرئيس للإقليم أن أحدد موعد إجراء الانتخابات"، مشددا على أن "الاستحقاق الانتخابي كان ينبغي أن يجرى وهذا لم يحصل للأسف".

ولفت بارزاني إلى أن "عدم إجراء الانتخابات التشريعية سيضع العملية السياسية وشرعية إقليم كردستان تحت المساءلة، وأن الأطراف السياسية الكردية يتعين عليها أن تأخذ هذه المسألة على محمل الجد".

> الاتحاد الوطني و القوى الكردية ترفض إجراء الانتخابات قبل تعديل قانونها

وترفض قوى كردية على غرار الاتحاد الوطني الكردستاني إجراء الانتخابات التشريعية للإقليم قبل تعديل قانون الانتخابات الحالي، وترى هذه القوى أن القانون الحالي يصب في صالح الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان سيطر على أغلبية المقاعد في الانتخابات الماضية.

ولا تقف تحفظات الاتحاد الوطني وباقي القوى على قانون الانتخابات، بل وأيضا مسألة سجلات الناخبين، وكثيرا ما لمح الاتحاد وحركة التغيير إلى وجود تلاعب بهذه السجلات، لاسيما في الدوائر التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الذي يقوده الزعيم المخضرم مسعود بارزاني.

فارق كبير بين السجلات

ويقول مراقبون إن من غير المرجح أن يقبل الاتحاد الوطني، كما بعض القوى الأخرى على غرار حركة التغيير، المشاركة في الاستحقاق الانتخابي، من دون الاستجابة لمطالبهم، لاسيما في علاقة بتحيين السجلات، خصوصا وأن هناك فارقا كبيرا بين سجلات المفوضية العليا للانتخابات في العراق، وسجلات الإقليم.

ويشير المراقبون إلى أن مضي الحزب الديمقراطي في الاستحقاق دون مشاركة الاتحاد الوطني خصوصا، من شأنه أن يعمق الأزمة بين الجانبين، ويهيئ المجال لسيناريو الانفصال، الذي سبق وأن حذرت منه قوى كردية وغربية.

ضرورة الوحدة الكردية

وقلل نيجيرفان بارزاني من أهمية الأزمة بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، وقال إن المشكلات العالقة بين الطرفين ليست كبيرة بما يكفي لتشكّل تهديدا لإقليم كردستان، مضيفا "إن جميع الوفود التي التقيت بها في ميونخ شجّعت وأكدت ضرورة الوحدة الكردية، وقالت إن على الأطراف الكردية حل مشاكلها داخليا".

وأشار بارزاني، ، إلى أن "كل القوى والأحزاب في إقليم كردستان إذا لم تتّحد، لا يمكننا فعل أي شيء يصب في مصلحة الإقليم".

ملفان لا يمكن تسويتهما

ويرى متابعون أن تصريحات بارزاني لا تؤشر على تحرك في الأفق لاحتواء الخلافات مع الاتحاد الوطني، وأن تركيز الأخير سينصب على التهيئة للاستحقاق الانتخابي وأيضا على حل الملفات العالقة

> كثيرا ما لمح الاتحاد والتغيير إلى وجود تلاعب بسجلات الناخبين

مع بغداد، مع أن الملفين لا يمكن تسويتهما دون تحقيق اختراق في الأزمة السياسية داخل كردستان.

وحاول رئيس إقليم كردستان استثمار وجوده في مؤتمر ميونخ للأمن المنعقد في ألمانيا، لحشد الدعم الدولي لجهوده في تسوية الملفات العالقة بين الإقليم وبغداد.

وتواجه المفاوضات الجارية بين حكومة كردستان والحكومة الاتحادية صعوبات في التوصل إلى توافقات بشأن حصة الإقليم من الموازنة العامة، وقانون النفط والغاز. وحذر بارزاني من أنه إذا لم تلتزم الأطراف السياسية العراقية بالاتفاق المبرم بينها، فحينها لا معنى لبقاء الأكراد في الحكومة الاتحادية.

وقال رئيس إقليم كردستان إن الموضوع الرئيسي لجميع اللقاءات التي عقدها مع مختلف الأطراف في ميونخ تمحور حول العلاقة بين إقليم كردستان وبغداد.

مؤتمر ميونخ فرصة لإقليم كردستان

وأوضح بارزاني أن مثل مؤتمر ميونخ فرصة لإقليم كردستان لكي يعبر عن آرائه وأفكاره بشكل طبيعي ويوصلها إلى شركائه في المجتمع الدولي ومن دون بروتوكولات كثيرة، واصفا اللقاءات التي عقدها مع الشخصيات على هامش المؤتمر بـ"المهمة" من أجل أن يطلعوا على آراء الإقليم والعكس صحيح أيضا.

وأضاف أن "اللقاءات انصبت على أوضاعنا، وتركزت أكثر على علاقاتنا مع بغداد، والتي كانت محورا أساسيا في الاجتماعات كافة"، مبينا أن "المجتمع الدولي وبشكل عام يرغب بمساعدتنا لحل المشاكل بين إقليم كردستان وبغداد".

وأضاف رئيس الإقليم أن المجتمع الدولي يرى أن من الضروري ومن الناحية السياسية ترسيخ الاستقرار في البلاد، وأن حل الخلافات بين أربيل وبغداد سيمكّن من تحقيق الاستقرار بشكل أفضل، وهذا هو الصحيح.

وقال "قد أكدنا لجميع الشركاء أن إقليم كردستان يدعم رئيس مجلس الوزراء والحكومة العراقية الحالية، ويرغب بحل الخلافات مع بغداد ضمن إطار الدستور، ونأمل أن تشاطرنا بغداد الرأي ذاته وأن تبذل جهدا جديا في هذا المجال".

*صحيفة «العرب» اللندنية

تزايد القلق الدولي من تراجع حرية التعبير في بعض مناطق الاقليم

يزداد يوما بعد يوم، قلق وانزعاج الأوساط الدولية والمحلية من التراجع في أوضاع حرية التعبير والعمل الصحفي في بعض المناطق باقليم كوردستان، حيث أكد القنصل العام الأمريكي في أربيل، أن الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من التراجع الذي يشهده اقليم كوردستان من ناحية حماية حقوق الانسان وحرية التعبير وكذلك حقوق النساء والمكونات».

ونقلت القنصلية العامة الأمريكية على صفحتها الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) عن القنصل العام إيرفين هيكس قوله، إن بلاده «تشعر بالقلق من تراجع حقوق الانسان وحرية التعبير وحقوق المكونات في الاقليم»، مؤكدا أن «الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بدعم حرية التعبير وحرية الصحافة».

ويضيف إيرفين هيكس: «الولايات المتحدة ترى أنه ينبغي السماح للصحفيين والقنوات الاعلامية بنقل الأخبار والأحداث دون الخشية من التهديد والمضايقة والانتقام».

في الوقت نفسه، يبدي المختصون في مجال الاعلام عن قلقهم البالغ من تراجع حرية التعبير والعمل الصحفي في مناطق من اقليم كوردستان، حيث يرون أن هناك «تضييقا

على حرية التعبير، كما إن العمل الصحفي يشهد مرحلة خطرة».

تراجع كبير في مجال حرية التعبير

يقول الدكتور سرور عبدالرحمن رئيس معهد (PEI) للمراقبة والتربية للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: هناك تراجع كبير في مجال حرية التعبير في اقليم كوردستان وهناك انتهاكات واضحة لحقوق الانسان.

واضاف: كما تقوم بعض الاطراف بعرقلة عمل الصحفيين وتقوم باعتقالهم ومنعهم من مزاولة عملهم والحصول على المعلومات بشكل كامل.

العمل الصحفي دخل في مرحلة خطرة

من جهته يقول بزار حكيم نائب نقيب صحفيي كوردستان في تصريح لـ PUKMEDIA: «العمل الصحفي في اقليم كوردستان دخل مرحلة خطرة، حيث يتم التضييق على حرية التعبير والصحافة بشكل واسع».

وأضاف: «بحسب التقرير السنوي لنقابة صحفيي كوردستان، الذي يعد من قبل لجنة الدفاع عن حرية الصحفيين، فإن قسما من الذين تمارس الانتهاكات بحقهم هم صحفيون فعليون، وهذه الانتهاكات تزداد يوما بعد يوم»، مشيرا الى أنهم دعوا الى «التعامل مع الصحفيين عند اعتقالهم وفق القانون الرقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧، حيث لايتم العمل بهذا الثانون الآن».

صحفيون يعتقلون بسبب تعليق صغير

يقول جوتيار كريم نائب رئيس منظمة (ميديا) للتأهيل الصحفي لـ PUKMEDIA: في هذه الكابينة لحكومة اقليم كوردستان نلاحظ بكل وضوح تراجعاً كبيرا في العمل الاعلامي وحرية التعبير وهذا اصبح مبعث قلق لدى المواطنين والمنظمات الدولية.

واضاف: في بعض مناطق اقليم كوردستان شهدت حرية التعبير تراجعاً كبيراً بشكل يعتقل الصحفي او المواطن على كتابة تعليق صغير وتتم معاقبتهم بهذا السبب.

السليمانية افضل من المناطق الاخرى

يقول نائب رئيس منظمة ميديا: في منطقة بادينان هناك صحفيون اعتقلوا منذ عدة سنوات بسبب اختلاف الآراء، كما تقوم القوات الامنية بالتعامل مع الصحفيين بشكل سيئ جداً وتصادر ادواتهم الصحفية.

واضاف: اذا نظرنا الى محافظة السليمانية فسنرى بان هذه الامور اقل حدوثا بكثير من محافظة دهوك، التي تشهد تراجعا كبيرا في حرية التعبير.

التقارير الدولية اثبتت تراجع حرية التعبير

يقول شوان محمد صاحب امتياز موقع (سبي ميديا) لـ PUKMEDIA: إن التقارير الدولية التي تختص بأوضاع الصحفيين في اقليم كوردستان، تؤكد تراجعا كبيرا في مجال حرية الصحافة والتعبير، فما ذكره القنصل الامريكي صحيح ومعتقلو بادينان خير دليل على ذلك.

واضاف: هناك خرق واضح لقانون حق الحصول على المعلومات وهذا ادى الى تراجع اوضاع الصحفيين في اقليم كوردستان، وعلى الكتاب والصحفيين العمل بكل جهد للضغط باتجاه تشريع قانون يحمي الصحفيين.

الصحفيون يعاقبون بقانون لايرتبط بالعمل الصحفي

يقول شوان محمد: ان اغلب الصحفيين تتم محاكمتهم بقوانين لاترتبط بالعمل الصحفي ويجب على الحكومة الالتزام بقانون العمل الصحفي.

واضاف: ان الصحفيين لايعانون من تصرفات الحكومة فقط بل يعانون من السلطة التي تقف وراء الحكومة، ان القوات الامنية لاعلاقة لها بالصحفيين لكننا نرى مع الاسف بان تلك القوات تتدخل بشكل كبير وتقوم باعتقال الصحفيين وفي بعض الاحيان تكون هي الخصم للصحفيين.

واشار شوان محمد الى ان المحاكم ايضا في اقليم كوردستان ليست مستقلة، لذا فان الاوضاع السيئة التي يمر بها الصحفيون في اقليم كوردستان تحتاج الى نضال مدني طويل.

يأتي ذلك في حين انتقدت منظمة (هيومان رايتس ووتش) حكومة اقليم كوردستان لانتهاكها حقوق الانسان واستهداف منتقديها.

ونشرت منظمة حقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش)، يوم ٢٠٢٣/١/١٢، تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الانسان في العالم للعام الفائت ٢٠٢٢.

وانتقد التقرير وضع حقوق الانسان في العراق واقليم كوردستان، حيث جاء فيه: «في إقليم كوردستان العراق، استخدمت السلطات الكردية في ٢٠٢٢ قوانين غامضة الصياغة لاستهداف المنتقدين لتعبيرهم عن آرائهم ونقدهم لأمور يعترضون عليها». وقالت «وبالمثل في ٢٠٢١، حكمت محكمة جنايات أربيل على ثلاثة صحفيين ونشطاء بالسجن ست سنوات بعد إدانتهم في إجراءات قضائية شابتها انتهاكات خطيرة للمحاكمة العادلة والتدخل السياسي- وهو توجه في إقليم كردستان العراق يعود إلى سنوات».

PUKmedia

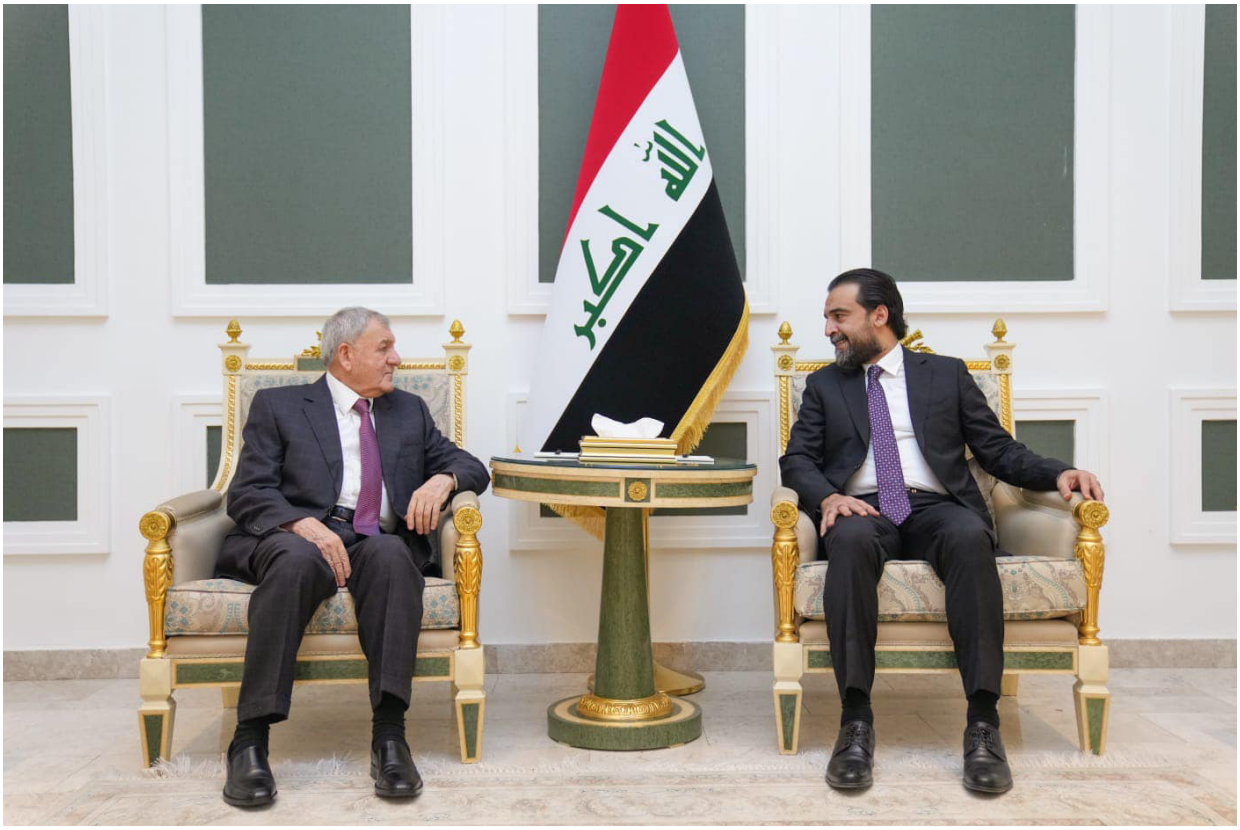

رئيسا الجمهورية ومجلس النواب يبحثان قانون الموازنة والانتخابات

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأحد ١٩ شباط ٢٠٢٣ رئيس مجلس النواب السيد محمد الحلبوسي.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد والدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب وأهم التشريعات التي تضمنها المنهاج الحكومي ومنها قانون الموازنة الاتحادية والانتخابات.

كما بحث اللقاء الاستعدادات لاستضافة بغداد المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي والذي سيعقد خلال الشهر الجاري.

استقبال وفد تحالف وطن النيابي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٩ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد تحالف وطن النيابي برئاسة النائب ياسر إسكندر وتوت.

وخلال اللقاء، أشار السيد الرئيس إلى ضرورة تكثيف الجهود لدعم البرنامج الخدمي للحكومة وبما يضمن تحقيق المطالب المشروعة لجميع أبناء الشعب في حياة كريمة والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار للحفاظ على المكتسبات المتحققة.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية الدور الرقابي لمجلس النواب ومتابعته لعمل مؤسسات الدولة المختلفة خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتقديم الخدمات للمواطنين وتحسين الواقع التعليمي في البلاد.

كما أشار إلى الواقع الخدمي والأمني للمحافظات وما يجب اتخاذه من إجراءات ضرورية للنهوض بواقعها.

بدورهم أعرب أعضاء الوفد الزائر عن شكرهم وتقديرهم لرئيس الجمهورية، مؤكدين عدم ادخارهم أي جهد لتحسين الأوضاع الخدمية والمعيشية للمواطنين.

ضرورة إيلاء الثروة المائية أولوية كبرى في العراق

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٠ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة إيلاء الثروة المائية أولوية كبرى في العراق لأنها تُمثل عصب الحياة والزراعة في ظل التغيرات المناخية القاسية التي يعاني منها العالم أجمع، مشيرا إلى أهمية تضافر الجهود من أجل الحفاظ على الموارد المائية في البلاد.

وأشار السيد الرئيس إلى ضرورة إشاعة ثقافة ترشيد استهلاك المياه ووقف الهدر وإنهاء التجاوزات القائمة على مياه نهري دجلة والفرات، إلى جانب سن التشريعات والقوانين الضامنة للأمن المائي والزراعي في البلد، لافتا إلى أننا نحتاج لخارطة طريق لتنفيذ برامجنا وخططنا في هذا القطاع، حيث لدينا إمكانية لخزن كميات كبيرة من المياه وبناء نواظم على نهري دجلة والفرات لتوزيع المياه بانسيابية.

ولفت الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى أهمية الحوار الفاعل والجاد مع دول الجوار لضمان حصة عادلة للعراق من المياه، وبما يضمن عدم الإضرار بأي طرف، والعمل على إيجاد سبل تعاون وتنسيق مشترك وتبادل للخبرات.

وأكد فخامة الرئيس ضرورة البدء في تحسين الوضع الزراعي والمائي من خلال ثورة شاملة تشمل طرق الري الحديثة وغيرها، وإقامة المشاريع الضرورية في منطقة الأهوار، مؤكدا أن قضية البيئة تشكل أولوية لدينا، ومنوها إلى أن المياه الجوفية ليست ملكنا فحسب وانما هي حصة للأجيال القادمة.

تقدير عال لرئيس الجمهورية على اهتمامه الكبير بملف المياه

من جانبهم، أبدى أعضاء لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية، تقديرهم العالي لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه الكبير بملف المياه في البلد، مُثمنين طروحات السيد الرئيس حول الموارد المائية المحلية وكيفية الحفاظ عليها.

وأكد أعضاء اللجنة أن ملف المياه مهم وأساسي لارتباطه بالأمن الغذائي، مشددين على أهمية المضي قدما في تشريع قانون المجلس الأعلى للمياه والقوانين اللازمة لدعم قطاعي الزراعة والمياه، وبذل الجهود للحفاظ على الثروة الحيوانية والمائية والعمل على استثمار المساحات الواسعة من الصحراء زراعيا.

موقف العراق الداعم لاستقرار اليمن

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٩ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، السفير فوق العادة للجمهورية اليمنية الخضر أحمد مرمش.

وأكد فخامة الرئيس، أثناء اللقاء، موقف العراق الداعم لاستقرار اليمن، معربا عن أمله بنجاح المفاوضات بين الأطراف اليمنية وعودة الأمن والسلام للبلد الشقيق.

بدوره، استعرض السفير الوضع الحالي في اليمن والمحاولات الجارية لحل المشاكل والوصول إلى حلول جذرية لترسيخ الأمن والسلام.

القنصل الأميركي لإقليم كردستان: البيت الموحد يتقدم دائما

نص حواره مع شبكة روداو الاعلامية

أجرى الحوار: شاهو أمين :اجرت شبكة رووداو الإعلامية لقاءا متلفزا مع القنصل العام للولايات المتحدة الامريكية في إقليم كوردستان، إيرفين هيكس، هذا نصه:

رووداو: مرحباً بكم سيد هيكس..

إيرفين هيكس: مرحباً..

رووداو: تعجبني طريقة كلامك عندما تتحدث بالكوردية. رغم أنكم هنا منذ فترة قصيرة، أنتم هنا منذ شهر آب. مع ذلك تحاول أن تتحدث الكوردية. هذا جيد للغاية.

إيرفين هيكس: هي لغة محبوبة.

رووداو: شكراً، هذا جيد. أعلم أنك لغوي جيد.

إيرفين هيكس: أحاول أن أتعلم اللهجة السورانية شيئاً فشيئاً.

رسالة للشعب الكوردي ولحكومة إقليم كوردستان

رووداو: جيد جداً. أنتم هنا منذ شهر آب. هل لديكم رسالة للشعب الكوردي ولحكومة إقليم كوردستان؟

إيرفين هيكس: أجل، وأريد بصورة خاصة أن تتهيأ لي فرصة لأشاطر الناس بعض المسائل. أريد الحديث عن مكاسب الحكومة الامريكية وأعمالها المتنوعة التي نفذتها هنا. أعددت بعض الملاحظات، إن سمحتم لي، أريد أن أقولها مباشرة.

رووداو: نعم، أرجوكم.

إيرفين هيكس: شكراً. أريد أن أقول أني شاكر لكم لكوني معكم هذا الصباح، شكراً للدعوة للحديث عن العلاقات القوية والمستمرة للحكومة الامريكية مع الشعب الكوردي. بصفتي قنصلاً عاماً، أنا وفريق القنصلية، نعتز بالشراكة التي بنيناها مع حكومة إقليم كوردستان ومع المجتمع المدني وأيضاً مع ممثلي الإعلام ومسؤولي المجتمع التجاري الكوردستاني. نحن أكبر مانح مساعدات إنسانية، فمنذ العام ٢٠١٤ أنفقنا ٣/٤ مليار دولار في هذا المجال.

نحن في الولايات المتحدة، سنواصل البحث عن الفرص لتقوية العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والثقافية والتربوية والتجارية مع شعب إقليم كوردستان العراق. لكننا في نفس الوقت قلقون من التراجع في مجالات حقوق الإنسان، ومن العنف على أساس الجنس وسيادة القانون، التعامل بمساواة مع المرأة وتساوي الفرص أمام أفراد مجتمعات مكونات كوردستان والاحترام والتسامح تجاه المجتمع المتنوع دينياً في كوردستان.

لدى الولايات المتحدة وشعب كوردستان قيم مشتركة تشمل الحياة والحرية وتحقيق الرفاهية. من بين هذه القيم، هناك قيمة حرية الإعلام، حرية التعبير وحق التجمع السلمي لإبقاء الحكومة مسؤولة ومساءلتها.

في كثير من الأحيان سمعتموني وأنا أقول إن أي بيت موحد يتقدم دائماً. كما أعتز بمبادرة القنصلية إلى جلب التجارة والاستثمار الامريكيين إلى إقليم كوردستان العراق. سنستقبل في شهر حزيران وفداً تجارياً امريكياً. بالأمس أيضاً، أنشأنا شبكة الغرف التجارية الامريكية، بالمشاركة مع غرف تجارة أربيل ودهوك والسليمانية وحلبجة، ومع غرفة التجارة الامريكية – الكوردستانية.

شبكة الغرف التجارية الامريكية هذه ستعمل كفريق ترويجي لتشجيع وكذلك تحديد فرص التجارة والاستثمار بين مسؤولي التجارة الامريكيين والكورد في كل كوردستان العراق وفي العراق أيضاً.

ختاماً، أريد أن أبارك لقيادتي الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني على التوقيع على شروط مذكرة تفاهم البيشمركة. التنسيق بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، يبين أهمية بناء قوة بيشمركة قوية ومؤثرة.

لا تزال الولايات المتحدة تتطلع إلى المزيد من التقدم في مذكرة التفاهم بين وزارة شؤون البيشمركة ووزارة الدفاع الامريكية. كما نتطلع إلى أن يحل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني خلافاتهما لنتمكن من مواصلة تعميق وتوسيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوردستان.

تهنئة بشدار حسن

كما أريد أن أهنئ السيد بشدار حسن إسماعيل وفريقه القانوني على فوزهم بجائزة الدفاع عن حقوق الإنسان لسنة ٢٠٢٣ من وزارة الخارجية.

سيظل عمل وصداقة وشراكة الحكومة الامريكية مع إقليم كوردستان قوياً وسنوسع علاقاتنا مع إقليم كوردستان العراق، وذلك من خلال بناء المبنى الجديد للقنصلية بكلفة ٨٠٠ مليون دولار، وبزيادة عدد الزيارات رفيعة المستوى والشخصيات الهامة القادمة من العاصمة واشنطن، وبتعزيز قدرات البيشمركة والتنسيق مع القناصل المتفقين معنا في الرأي بتعزيز حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والحقوق والفرص المتساوية للنساء والمكونات.

قدمنا ٢/٣ مليون دولار كمنحة لترميم معبد الإيزديين في لالش، وسنستمر في دعمهم من خلال تأمين أكثر من ٢٨ مليون دولار لإعادة الإعمار والاستقرار في سنجار، وبدعم مبادرة حكومة إقليم كوردستان لرقمنة وتحسين الخدمات الحكومية، وجذب التجارة والاستثمار الامريكيين والوفود والمجموعات التجارية إلى كوردستان، وتشخيص البرامج الخاصة بالطاقة النظيفة والتصدي لتحدي التغير المناخي، وتوسيع برنامج التبادل التربوي والثقافي لحكومة الولايات المتحدة، ومنح ٦٥٠ ألف دولار لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتوسيع برنامج التدريب الصحفي والإعلامي، وكذلك التأكد من أن الأعمال والبرامج تشمل السليمانية وحلبجة ودهو وأربيل جميعاً.

أنا هنا في كوردستان بصفتي قنصلاً عاماً منذ خمسة أشهر فقط، والمبادرات التي أشرت إليها تبين عكس الأقوال التي تزعم أن الحكومة الامريكية تنسحب من إقليم كوردستان أو العراق أو من المنطقة. في الحقيقة، نحن نعمل على عكس ذلك. شركاً جزيلاً.

والآن أرحب بأسئلتك.

العلاقة بين إقليم كوردستان والولايات المتحدة

رووداو: سيد هيكس، بحسب ما قلته في كلمتك، يمكنني أن أطرح المزيد من الأسئلة. أود أن أتعرف على رؤيتكم للعلاقة بين إقليم كوردستان والولايات المتحدة؟

إيرفين هيكس: هي علاقة قوية، علاقة منسقة، علاقة بنيت على أساس الشراكة، شراكة قوية، لكن هناك أيضاً ما يبعث القلق، القلق كبير عند تعلق الأمر بحقوق الإنسان، وخاصة بالمسألة التي عرضتها، مسألة تعزيز المرأة، والتعامل مع جماعات الأقليات، وقبول مجموعات متنوعة من المكونات، وكذلك المجتمعات الدينية. قمنا بعرض هذه المسائل من خلال طرقنا الدبلوماسية على أعضاء حكومة إقليم كوردستان، ومن خلال تسليط الضوء على هذا القلق. نحن نرى أن هذه الأمور تمثل تراجعاً. نحن على استعداد لمساعدة الحكومة في العمل على هذه القضايا، لكن بصفتنا أصدقاء، فنحن لسنا مجرد شركا بل أصدقاء، وبين الأصدقاء قد تحدث تطورات ربما لا تتفق فيها معي. عندها يجب أن يتكلم صديقك، ولأننا أصدقاء حقيقيون، يجب أن تقال هذه الأشياء. هذا الكلام قيل في صمت دبلوماسي ونحن مستعدون. على سبيل

المثال، تحدثنا الأسبوع الماضي مع كبار مسؤولي القضاء، ونتطلع إلى التمكن من تقديم مساعدة على شكل تدريبات لهم، وكيف يمكن أن نعزز السلطة القضائية.

العلاقة مميزة

رووداو: حسناً، لاحظنا في الفترة الأخيرة أن عدد زيارات كبار المسؤولين في الولايات المتحدة إلى هنا قد انخفض، ما سبب ذلك؟

إيرفين هيكس: عليّ أن أقول باحترام خلاف تقييمك هذا، في الحقيقة عملت على هذا خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، ويمكنني أن أشاطرك المعلومة وهي أنه كانت هناك خمس زيارات لشخصيات مهمة في كل شهر.

في الأشهر الخمسة التي أمضيتها هنا، كانت هذه الشخصيات الهامة تضم مسؤولين كباراً في وزارة الخارجية مثل مساعدة وزيرة الخارجية باربارا ليف. في الآونة الأخيرة، كانت لدينا زيارات من البيت الأبيض مثل زيارة بريت مكغورك.

كانت لدينا زيارات لمسؤولين كبار جاؤوا للتوقيع على مذكرة التفاهم مع البيشمركة. كانت عندنا زيارات لأعضاء الكونغرس، فقد جاءت ثلاثة أو أربعة وفود من الكونغرس جاءت إلى هنا. دعني أخبرك بصفتي دبلوماسياً ذا خبرة، إن هذه شيء غريب على قنصلية أن تستضيف هذا العدد الكبير من الزيارات رفيعة المستوى. ففي أحسن الأحوال يمكن أن تكون هناك زيارة أو اثنتان لقنصلية، فالزيارات رفيعة المستوى تكون عادة على مستوى السفارات، حيث يقيم السفير.

لكن لكون العلاقة مميزة، وبفضل شراكتنا وصداقتنا، يستقبل إقليم كوردستان العراق زيارات شخصيات هامة. كما يمكنني أن أخبرك، بأنني أعلم أن لي مقعداً في المطار، لأنني أمضي الكثير من الوقت في استقبال الزيارات، وهذا الاهتمام أمر جيد للغاية. من الجيد للغاية أن يكون هنالك هذا الاهتمام وهذه الزيارات. أما عن القول إن هناك تراجعاً في العدد، فيمكنني أن أخبرك أنني وفريقي لا نرى أياً من هذا.

دور رئيس في تحسين العلاقة بين بغداد والإقليم

رووداو: حسناً، هل لا تزال الولايات المتحدة تساند إقليم كوردستان عراق قوي ضمن عراق موحد؟

إيرفين هيكس: بالتأكيد. مديرتي، السفيرة رومانووسكي لها دور رئيس في تحسين العلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان. لاحظت أنه كانت للرئيس نيجيرفان عدة زيارات مؤخراً، كما كان رئيس الوزراء هناك قبل أسبوعين، وهذه مؤشرات جيدة عن العلاقة مع رئيس الوزراء السوداني. نتطلع إلى علاقة تعاون بناءة لحل عدد من القضايا الشائكة للغاية كقانون النفط والغاز.

أما عن قضية سنجار، وبعد البحث في مسألة النازحين واللاجئين، توجد مسائل عديدة صعبة يجب أن تحل: الميليشيات، ومحاولات داعش للعودة والبروز. الحل لكل هذا ينبع من علاقة فعالة وتعاونية بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد، ونحن متفائلون بأننا سنلمس تقدماً إيجابياً في هذا الاتجاه.

مع انتخابات شفافة ونزيهة

رووداو: طيب. تم تأجيل إجراء الانتخابات في كوردستان، والأحزاب السياسية هي المتسببة في التأجيل، لكنها مع

ذلك ترغب بشدة في إجراء الانتخابات خلال السنة الحالية بينما ليس هناك اتفاق يذكر بينها حتى الآن. كيف تنظرون إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية في كوردستان؟

إيرفين هيكس: نحن نرحب بالانتخابات دائماً، لأن الانتخابات تثمل دائماً فرصة ليتخذ الشعب قراره بشأن قيادته، وموعد الانتخابات من شأن شعب كوردستان، ونحن نحترم هذا.

أما ما نتوقعه نحن فهو أن تجري الانتخابات بشفافية وبنزاهة، وبصورة لا تثير أي تشاؤلات حول شرعية ودقة العملية، لكن عيوننا تركز على شعب كوردستان. أما عن موعدها، فإننا ننتظر لنرى متى ستجرى الانتخابات. لأن الديمقراطية تنتعش دائماً من خلال الانتخابات.

تراجع مقلق لحقوق الانسان في أجزاء معينة من الإقليم

رووداو: نعم، سيد هيكس ركزتم في كلمتكم بصورة خاصة على حرية التعبير وحقوق الأقليات لكل شخص في كوردستان، ما هو تقييمكم لحالة حقوق الإنسان وحرية التعبير والإعلام وحقوق المرأة في كوردستان؟

إيرفين هيكس: كما ذكرت في كلمتي، نحن نلمس تراجعاً مقلقاً في هذه المجالات، في أجزاء معينة من الإقليم. الرفض والخطاب المتعصب لا يخدمان كوردستان قوياً وموحداً. كمثال على ذلك، قمنا في القنصلية الامريكية بتشكيل مجموعة تنسيق القنصليات العامة.

عندنا ١٥ عضواً متفقين في الرأي مع القنصليات الأخرى نعبر عن آرائنا الخاصة بتراجع حقوق الإنسان بصوت أعلى. لدينا محادثاتنا مع أعضاء حكومة إقليم كوردستان ونركز فيها بصورة خاصة على اعتقال المراسلين والانتهاكات بحق المتظاهرين السلميين، وهذه هي الأمور التي سلطنا الضوء عليها في تقريرنا لحقوق الإنسان وقلنا إنها ليست بالصورة النموذجية التي نرغب فيها، ونحن مستمرون في الحديث عن هذه المسائل.

كما أشرت إلى السيد بشدار حسن الذي منح جائزة الدفاع عن حقوق الإنسان من قبل وزير الخارجية. هذا انعكاس لا يشترط أن يكون مرتبطاً على وجه الخصوص بملفات المحاكم، التي يتولون الدفاع فيها، بل يخص الاهتمام بوجود تمثيل قانوني في المجتمع، يكون عادلاً ويحمي المساواة للجميع. أما هل أن شخصاً ما مذنب أم لا، فليس من شأننا أن نقرر ذلك.

رووداو: هل توجد عندكم أي خطط لتشجيع مثل هذه المسائل في كوردستان؟

إيرفين هيكس: كما أسلفت، كان لنا في الأسبوع الماضي محادثات مع عضو رفيع المستوى في حكومة إقليم كوردستان، سألونا إن كان بإمكاننا أن نقدم المساعدة في تعزيز السلطة القضائية، في مجال سيادة القانون. لذا فإننا نخوض حواراً مع حكومة إقليم كوردستان حول الطريقة التي يمكن أن نقدم بها المساعدة. لدينا برنامج ممتاز يأتينا فيه بموجبه أحياناً بعض أصحاب الخبرة الذين يزورون البلد ويعرضون التجارب الامريكية ويتشاركونها، ودعني أشير إلى أننا لا نقول إن الولايات المتحدة خالية من العيوب في هذا المجال، لكننا نسعى باستمرار نحو الأفضل.

كما يوجد عندنا برنامج لإيفاد وفود تبادل ثقافي. نوفد نحن وفوداً إلى الولايات المتحدة للمشاهدة والتعرف على العملية القضائية في الولايات المتحدة، وهذا واحد من أمثلة تسليط الضوء على حقوق الإنسان.

العلاقة بين بغداد وأربيل

رووداو: أود الانتقال للحديث عن بعض المسائل في العلاقة بين بغداد وأربيل، فقد أصدرت المحكمة الاتحادية العراقية عدداً من القرارات ضد إقليم كوردستان العراق، وتزامناً مع ذلك أوقفت الحكومة العراقية مساعداتها المالية لإقليم كوردستان، ويواصل الكورد المطالبة بتطبيق الدستور. كيف ترون الوضع؟

إيرفين هيكس: كما تعلم، يوجد الآن وفد في واشنطن، وزير الخارجية، وكما أسلفت فأن مديرتي السفيرة رومانووسكي مارست دوراً مهماً في المساعدة على إنشاء علاقة إيجابية بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد.

أريد القول إن هذا أو أمر مهم لحل بعض التحديات من قبيل قرارات المحكمة.

لهذا فإننا بانتظار نتائج تلك الزيارة، لكننا نشجع باستمرار من خلف الكواليس ونعمل على بناء علاقة جيدة أو علاقة بناءة. نشعر بسعادة كبيرة عندما نرى وفد إقليم كوردستان يزور بغداد للحوار بشأن التحديات التي أمامنا وسنواصل المساعدة في الحوار من أجل حل هذه القضايا الصعبة.

لاتأثير امريكيا على البنك المركزي العراقي

رووداو: سيادة القنصل، ارتفع سعر صرف الدولار مؤخراً وبصورة مفاجئة، وكان لذلك آثار سلبية على اقتصاد العراق وإقليم كوردستان وبات الناس يعانون من الناحية الاقتصادية، هل عندكم ما تشاركوننا به في هذا الصدد؟

إيرفين هيكس: بداية أود الإشارة إلى أنه ليس للحكومة الامريكية تأثير على البنك المركزي العراقي قدر تعلق الأمر بطرح الدولار في السوق. الحالة التي ظهرت الآن كان يجري العمل عليها على مدار سنتين، وما يجري الآن هو أن أشخاصاً محددين وبعض شركاء محليين لهم معروفين، ينفذون عمليات إجرامية معينة يستغلون فيها النظام المصرفي لتبييض الأموال وفي مجالات لاقانونية أخرى، وهذا يلحق الضرر باقتصاد إقليم كوردستان العراق. لذا فالعملية هنا هي أن يتم إبعاد هؤلاء الأشخاص لتتحقق الشفافية وتنتهي النشاطات اللاقانونية التي لا تسمح بها الأنظمة المصرفية. توجد الآن محادثات مع وزارة الخزانة عندنا حول وضع خارطة طريق مع الإقرار بوجود تحديات راهنة تواجه طرح الدولار. أقول، دنا ننتظر ونرى ما ستأتي به زيارة وزير الخارجية، ونعرف ما هي تلك العمليات وما هي المحادثات التي جرت.

لكني أريد الإشارة إلى أن هذه العملية كان يجري التباحث حولها على مدار السنتين الأخيرتين، وكانت أطراف خاصة في المنطقة تسيء استخدام النظام المصرفي لتحويل أموال غير قانونية والإضرار باقتصاد إقليم كوردستان العراق.

رووداو: أعلن وزير الخارجية العراقي أن امريكا منزعجة من إرسال الدولار من العراق إلى إيران وسوريا..

إيرفين هيكس: سأشير إلى أن هذا جانب من المحادثات، لكنني أنتظر لأرى ماذا ستكون نتائج المحادثات، لذا لن أقول المزيد عنها.

ترميم لالش و عودة النازحين الإيزديين

رووداو: حسناً. تقدم الولايات المتحدة حالياً مساعدات لترميم معبد لالش. كما تدعم امريكا عودة النازحين الإيزديين إلى سنجار، لكن وزيراً امريكياً سابقاً، أظنه كان وزير الخارجية الامريكي، قال إن هناك عقبات في طريق عوتهم، لأن

هناك ميليشيات تابعة لإيران لا تتعاون في هذا المجال، وتضع العقبات في طريق خططنا. ماذا لديكم في هذا السياق؟

إيرفين هيكس: أول الأمور وكما ذكرنا هو أن العلاقة بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد تمثل نقطة البداية لإحياء اتفاقية سنجار كواحدة من الأولويات. هناك الكثير من الأولويات وتواجهنا تحديات كثيرة،سواء في بغداد أو في حكومة إقليم كوردستان، لكن مذكرة التفاهم التي أنشأناها مع البيشمركة، تمثل جزءاً غاية في الأهمية، وهذه العملية تهدف لتوحيد البيشمركة. توجد الآن وحدات ٧٠ و٨٠، ولكي تتمكن من جعلهما وحدة موحدة ومؤثرة، يمكنني القول [إننا بحاجة إلى الوحدة] ١٥٠ وليس ٧٠ و٨٠، وستكون هذه قوة مؤثرة في طرد تلك الميليشيات ولتكون عندك الحماية والأمن في هذه المنطقة، وسيؤدي ذلك إلى عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم، ولهذا فإن مذكرة تفاهم البيشمركة هذه جزئية غاية في الأهمية وكان لنا مؤخراً توقيع بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني سيمضي قدماً بتفاصيل مذكرة التفاهم. هذه خطوة واحدة ونحن نتطلع إلى المزيد من التقدم في هذا السياق، لأن هذا جزء مهم جداً من الأحجية العامة، ونازحو ولاجئو البلد جزء من الأحجية. لكن في المنطقة التي تفتقر إلى الأمن، فإن وجود بيشمركة مؤثرة وقوية وموحدة مهم جداً في هذه العملية.

رووداو: تم مؤخراً في ألمانيا الإقرار بأن الجرائم التي ارتكبها داعش ضد الإيزديين هي جرائم إبادة جماعية، هل لدى امريكا أي خطط مماثلة؟ هل هناك شيء باتجاه التقدم في هذا الموضوع؟

إيرفين هيكس: كما أسلفت في كلمتي، سنواصل دعمنا بنفس حجمه ونستمر في تقديم المساعدة للمجتمع الإيزدي. زيارتي قبل شهرين من الآن إلى لالش أسفرت عن تقديم المزيد من المعلومات عن أهمية وجود بيشمركة قوية في إطار مذكرة التفاهم، ليكون هناك مجتمع إيزدي يشعر بأنه محمي عندما يعود، وسنستمر في تقديم المساعدة الرئيسة في مجال نوعية المعيشة والماسعدات المادية التي وفرناها. هذا غاية في الأهمية، فالمجتمع الإيزدي عانى الكثير من الآلام نتيجة محاولة داعش إبادته، وسنستمر في التمكين وتقديم المنح لهذا المجتمع. في نفس الوقت، نحن بانتظار تشكيل هذه البيشمركة الموحدة لتكون عندها قوة قوية تشجع أعضاء هذا المجتمع على العودة.

تصاعد قوة الإسلام السياسي

رووداو: حسناً، هل تشعر امريكا بأي قلق من تصاعد قوة الإسلام السياسي في إقليم كوردستان؟

إيرفين هيكس: ما أستمتع به كثيراً من العمل في الشرق الأوسط هو الاحترام اللامتناهي للإسلام وتقليده، وخاصة من حيث المقبولية والشعور بالمعية. ما يقلق امريكا هو الأفراد، ونحن في امريكا عندنا أفراد موغلون في الكراهية والرفض، الذين لا هم لهم سوى إلقاء اللوم على الآخرين، بدلاً عن التحول إلى جزء من المجتمع. هؤلاء يقسمون المجتمع وهذا هو مصدر القلق الخاص، هؤلاء لا يصفون أنفسهم بالدواعش، لكن بعض خطاباتهم مطابق لخطاب داعش. لهذا علينا في المجتمع أن نتأكد من هذه هذه الأصوات لن تكون مؤثرة، ولن يجعلوا مجتمعنا يتورط، وكذلك المجتمع العالمي وهناك في إقليم كوردستان العراق.

رووداو: السيد إيرفين هيكس سررت بالتحدث معكم، شكراً جزيلاً.

إيرفين هيكس: شكراً.

رووداو

الباحث فرزند شيركو:

متغيرات يجب أن تأخذها الولايات المتحدة في الاعتبار بشأن تهريب الدولار في العراق

منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، مارس «مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية» التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ضغوطًا شديدة على بغداد بسبب وجود أدلة على غسل الأموال وتهريب الدولار في العراق. وفي ذلك الوقت، كان «نظام الاحتياطي الفيدرالي» ووزارة الخزانة قلقين بشكل خاص بشأن مزادات الدولار في العراق - وهو نظام كانوا قد اقترحوه لكن تم استغلاله من قبل مبيضي الأموال، خاصةً في الدول المجاورة.

بحسب أحد التقارير، ذهب حوالي ٨٠ في المئة من الدولارات العراقية المباعة في مزادات الدولار هذه

إلى وجهات دولية، هي إيران وتركيا والأردن وسوريا ولبنان والإمارات العربية المتحدة، لكن غالبًا من خلال «التداول في السوق الرمادية، باستخدام فواتير مزورة للأغراض الباهظة الثمن». وفي محاولة لمواجهة غسل الأموال على الصعيد الدولي عبر العراق، بدأت الولايات المتحدة بفرض تدابير أكثر صرامة على مزادات الدولار في مجال التدقيق والمعالجة، فطلبت من البنك المركزي العراقي استخدام نظام إلكتروني لعمليات تحويل الأموال.

في ظل تكثيف الرقابة الإلكترونية، يتم الآن رفض نحو ٨٠ في المئة من التحويلات المصرفية اليومية في العراق بسبب عدم كفاية المعلومات أو النشاط المشبوه. وكانت النتيجة تضاؤل الدولارات المتاحة في جميع أنحاء البلاد إلى حدٍ كبيرٍ – وهو واقع لم يؤدِّ فحسب إلى التضخم والاضطرابات، بل زاد أيضًا التداول في السوق السوداء وتهريب الدولارات عبر الحدود العراقية.

ظهرت بالفعل تقارير تفيد بأن عمليات تهريب الدولار في إقليم كردستان شمال العراق ازدادت بشكل ملحوظ لتصل قيمتها إلى ٧٠ مليون دولار في اليوم على الأقل، فيما تُنقل معظم الأموال إلى تركيا ودبي.

ومع أن الولايات المتحدة كانت تقصد تحديدًا منع وصول الدولارات الأمريكية إلى إيران، ازداد أيضًا تهريب الدولار عبر الحدود الجنوبية للعراق.

فجمعت وزارة الخزانة الأمريكية أدلة تشير إلى أن الدولارات تُهرَّب مباشرةً من العراق إلى إيران، ما يسمح للنظام الإيراني بالتحايل على العقوبات الأمريكية والدولية.

وكشفت تقارير أخرى أن المعابر الحدودية في محافظتَي ديالى والبصرة المتاخمتين لإيران، إلى جانب مطارَي البصرة وبغداد، هي مراكز لشبكات تهريب الدولار غير المشروعة هذه، وتربط الدولارات الأمريكية المتواجدة في العراق بإيران ووجهات عالمية أخرى.

الاضطرابات العامة في ظل تدخل روسيا والصين

داخل العراق، يُلقي المواطنون اللوم على تغيير السياسة الأمريكية الذي أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية تزداد حدتها، إذ أصبحت الدولارات أكثر ندرة وارتفعت الأسعار بشكل كبير. ومع أن سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي لا يزال يبلغ ١٤٦٠ دينارًا مقابل الدولار الواحد، تراجعت القيمة السوقية بنحو ٢٠ في المئة لتبلغ حوالي ١٧٥٠ دينارًا مقابل الدولار.

> **عمليات التهريب في إقليم كردستان ازدادت الى تركيا ودبي بقيمة 70 مليون دولار يوميا**

من جهتها، حاولت الحكومة العراقية السيطرة على الأزمة، كما تراجع السعر الرسمي للدولار الواحد منذ ذلك الحين من ١٤٦٠ دينارا إلى ١٣٢٠ دينارا. ومع ذلك، لا يزال السوق غير مستقر، ويتم تداول الدولار بشكل غير رسمي بمعدلات أعلى.

ردًا على انخفاض قيمة العملة، خرج العراقيون بشكل متزايد إلى الشوارع للاحتجاج. ووعدت الحكومة العراقية بدورها بقمع عمليات تهريب الأموال، بينما أرسلت في الوقت نفسه وفدًا إلى الولايات المتحدة من

أجل مناقشة الوضع الاقتصادي الحالي.

ووفقًا لأحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية العراقية، «يقع التعاون الاقتصادي والمالي والمرتبط بالمصارف على رأس جدول الأعمال». ويتخوف «الإطار التنسيقي»، وهو تحالفٌ موالٍ لإيران تتألف منه الحكومة العراقية، من قيام الولايات المتحدة باستخدام أسلحة الدولار ضده من أجل الإطاحة بحكومته.

ومع ذلك، يبدو أن رئيس الوزراء العراقي يتبنى وجهة نظر مختلفة تجاه الإطار التنسيقي، ويرى أن الضغط الأمريكي على النظام المصرفي بمثابة فرصة وليس تهديدًا.

وفي حديثه الأخير، رحب محمد شياع السوداني بالجهود المبذولة لتطهير النظام المصرفي العراقي، قائلا: "بتقديري هي بوابة الإصلاح الاقتصادي والمالي والمصرفي في العراق «.

هذا هو الانفتاح الاستراتيجي الذي يمكن للولايات المتحدة أن تستثمر فيه سياسياً. كما صرّح السوداني أن إصلاحات النظام المصرفي في العراق لا علاقة لها بالحكومة الحالية، وأن رئيس الوزراء السابق أهمل مكافحة غسل الأموال في العراق.

ويزعم تقرير محطة «إيران إنترناشيونال» أن السفارة الإيرانية في العراق، تحت إشراف «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري الإيراني» وبمساعدة عدد من العراقيين في بغداد، عملت على جمع الدنانير وأخذها إلى إيران، ثم إعادتها إلى العراق وتحويلها إلى الدولار.

وربما تكون العلاقة القوية نسبيًا التي تَمتّعَ بها رئيس الوزراء السابق مع حكومة الولايات المتحدة قد حدّت من ممارسة الضغوط العامة على هذه الجبهة في السنوات السابقة، في حين أن المخاوف بشأن الحكومة الحالية سرّعت على الأرجح عملية الضغط هذه.

بينما كانت إيران خاضعة للحظر الأمريكي، طلبت حكومة الولايات المتحدة من رئيس الوزراء العراقي السابق عدم سداد القرض الإيراني. لكن رئيس الوزراء السابق دفعَ ديون إيران بالدينار ونبذَ الإنذار النهائي الذي وجّهته حكومة الولايات المتحدة.

وزعمَ الأكاديمي والسياسي العراقي ليث شُبَر أن إيران أصبحت تملك الآن ٥٠ تريليون دينار عراقي، وهي تحوّل هذه الأموال يوميًا إلى دولارات في السوق العراقية.

> **"ازداد تهريب الدولار الى ايران عبر الحدود الجنوبية في محافظتي ديالى والبصرة ومطار بغداد"**

وقال السوداني في مقابلته إن البنك المركزي العراقي، في خلال فترة حكم رئيس الوزراء السابق، كان يُصدر مبلغًا يوميًا قدره ٣٠٠ مليون دولار. وفي سبيل المقارنة، تُصدر حكومة السوداني الحالية مبلغًا يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ مليون دولار فحسب، ولم تَحدُث أي مشاكل، بحسب رئيس الوزراء الحالي.

وسط الفوضى الاقتصادية، قام وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بزيارة استغرقت يومين إلى بغداد في ٥ شباط/فبراير، منتهزًا الفرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين روسيا والعراق.

وأشار لافروف إلى أنه «في ظل الظروف الراهنة الناشئة عن القيود غير القانونية التي فرضها الأمريكيون و[حلفاؤهم]، من المهم جدًا حماية العلاقات

الاقتصادية القانونية من الضغوط غير الشرعية التي يمارسها الغرب».

في ٦ شباط/ فبراير، وفي إطار انعقاد مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية العراقي، اقترح لافروف في بغداد ما يلي: «في ظل القيود التي تفرضها الولايات المتحدة، من المهم جدًا بالنسبة إلينا [أي روسيا والعراق] أن نحمي أنفسنا من هذه التأثيرات السلبية الأمريكية، وأن ندافع عن علاقاتنا التجارية الثنائية باستخدام عملتَينا المحليتين». ويتوافق هذا التصريح مع جهود سابقة بذلتها روسيا والصين من أجل استبدال الدولار الأمريكي بعملتيهما المحليتين في التجارة الخارجية. وفي خلال زيارة لافروف، أشار محلل روسي إلى أن موسكو قد تثير هذه المسألة مجددًا، فتحثّ بغداد على «استخدام اليوان الصيني بدلاً من الدولار».

> **يمكن للضغط الأمريكي أن يحمي سيادة العراق ويضعف إيران**

وفقًا للناشط السياسي مازن الزيدي، الذي تربطه علاقات وثيقة بـ«الإطار التنسيقي»، كانت استضافة السوداني للافروف قبل أيامٍ من الموعد المقرر لذهاب الوفد العراقي إلى واشنطن بمثابة «رسالة واضحة تشير إلى وجود عدة بدائل متاحة أمام حكومة السوداني، إذا استمرت واشنطن في استخدام سلاح الدولار» ضد «الإطار التنسيقي».

بعد أقل من أسبوع من زيارة لافروف، وصل وفد رفيع المستوى برئاسة زوو روي، مساعد وزير الإدارة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني إلى العراق، بهدف تسليط الضوء على الجهود الأخرى المبذولة للاستفادة من هذه اللحظة. العلاقات الاقتصادية الصينية العراقية آخذة في الازدياد. وفقًا للإحصاءات الصادرة عن السفارة الصينية في العراق، «بلغ حجم التجارة بين الصين والعراق ٥٣٫٣٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، بزيادة ٤٣٫١ في المئة سنويا».

وفي السياق نفسه، اجتمع الوفد الصيني مع الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية الرئيسية في بغداد واربيل. وكان أهم اجتماع لهم في ١١ شباط / فبراير مع هادي العامري ، زعيم تحالف فتح ، حيث أعرب العامري عن دعمه لمبادرة الحزام والطريق الصينية وقال نيابة عن الشعب العراقي إن «الشعب العراقي مهتم بهذا المشروع الحيوي.»

كذلك، أثارت الضغوط المتزايدة على البنك المركزي العراقي قلق إيران. ولا يزال من غير المعروف إلى أي مدى سيتأثر «الإطار التنسيقي» باقتراح لافروف، ووعود الصين وضغط طهران من أجل مواجهة سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في مكافحة تهريب الدولار. إلا أن السياسة الأمريكية تجاه الحكومة العراقية يجب أن تميز بين ممارسة الضغط على «الإطار التنسيقي» وفتح ذراعيها لرئيس الوزراء.

يجذب احتمال توثيق العلاقات الاقتصادية مع روسيا والصين بشكل خاص أعضاء «الإطار التنسيقي» في العراق، ومن بينهم عدة أعضاء في حكومة السوداني ممّن يخشون أن الولايات المتحدة تستخدم «أسلحة الدولار» من أجل إضعاف الحكومة العراقية الحالية. ومع أن المسؤولين الأمريكيين نفوا التدخل في

السياسة النقدية العراقية، ما زال الكثيرون يلحظون عدم الرضى في سياسات الولايات المتحدة التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال والتهريب في العراق.

التوازن الأمريكي في العراق

إذا انحاز العراق بشكل أكبر إلى روسيا، سيصبح جزءًا من شراكة استراتيجية متنامية بين روسيا وإيران – وهي شراكة توطدت في سياق الغزو الروسي لأوكرانيا. ومن المثير للاهتمام أن إضافة العراق إلى هذا المزيج قد تشكل أيضًا أحد التكتيكات التي تعتمدها روسيا وإيران من أجل جذب الصين إلى جانبهما، بما أن الصين لها مصالح اقتصادية متعددة في العراق ومع العلم أن بكين بارعة في استغلال الفجوات الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية.

إذًا ليس من الصعب أن يفهم المرء لماذا يجب أن تتوخى الولايات المتحدة الحذر في الضغط على العراق في هذا الوقت وفي ظل هذه الظروف الدولية. فتزداد أهمية التمييز بين الحكومة العراقية والكتلة السياسية التي تتألف منها (أي «الإطار التنسيقي») عند تَعامُل الولايات المتحدة مع بغداد.

وعلى الرغم من أن الكثيرين حاولوا تحليل الاتجاهات الدولية التي يتبعها السوداني وموقفه تجاه الولايات المتحدة وإيران، لا يزال التخلي عن فكرة كونه شريكًا لأحدهما سابقًا لأوانه.

ففي الواقع، ومع أن الكثيرين يشيرون إلى أن تعيين صحافي من ميليشيا متحالفة مع إيران كرئيس اتصالات في مكتب رئيس الوزراء يشكل دليلاً على تفضيل السوداني لإيران، تتجاهل هذه التقارير حقيقة أن السوداني كلّف أشخاصًا مقربين من الولايات المتحدة بتولي مناصب أهم مثل وزيرَي الخارجية والدفاع.

ما زال الوقت متاحًا أمام الحكومة الأمريكية لإعادة بناء تحالف استراتيجي مفيد مع العراق، ويمكن أن يشكل التوتر الاقتصادي الحالي في الواقع فرصةً للقيام بذلك.

ومع أن وزارة الخزانة الأمريكية يجب أن تتابع معالجة غسل الدولارات الأمريكية، لا يزال بإمكان البيت الأبيض احتضان رئيس الوزراء العراقي. وإذا تمكنت واشنطن من كسب ثقة رئيس الوزراء، تستطيع استخدام سياسة «العصا والجزرة» من أجل تذليل العقبات التي أنشأتها كتلة «الإطار التنسيقي»، وتعزيز جهود السوداني لمكافحة الفساد، ما يمنع العراق من تبديل اتجاه شراكاته السياسية بشكلٍ لا رجوع فيه.

> **لا يزال بإمكان البيت الأبيض احتضان رئيس الوزراء العراقي**

*د.فرزند شيركو، باحث استراتيجي ومحلل سياسي متخصص في شؤون الاستخبارات والأمن في إقليم كردستان العراق، والعراق الاتحادي، وعموم الشرق الاوسط. فرزند أيضا مرشح لنيل درجة الدكتوراه في فن الحكم والأمن القومي من معهد السياسة العالمية.

د. طارق عبد الحافظ الزبيدي

بناء علاقات العراق الخارجية وجدلية المحاور

لا يخفى على المختص في العلاقات الدولية ان بناء العلاقات مسألة ليست سهلة بل تحتاج الى جهود دبلوماسية وسياسية وقد تستغرق مدة زمنية على خلاف قطع العلاقات لا تحتاج الى وقت بل قد تحدث في لحظة من الزمن ولا تحتاج الى ذات جهود البناء بل يمكن تحقيقها نتيجة تصريح او موقف سياسي بين دولتين او اكثر، وعانى العراق ولا زال يعاني من مشكلة التصريحات والمواقف غير الرسمية واثرها على علاقات العراق الخارجية الاقليمية والدولية.

التساؤلات كثيرة حول مستقبل العراق في ظل وجود التحالفات المتعددة اقليمياً (التحالف المصري- السعودي- الاردني، والتحالف القطري- التركي، والتحالف الايراني- السوري) وغيرها من التحالفات، فأين موقف العراق من هذه التحالفات؟ هل الموقف الحكومي الرسمي يمثل الموقف الشعبي؟، هل هناك مصلحة للعراق ان يدخل ضمن محور من هذه المحاور؟ ام ان المصلحة الوطنية العليا تتطلب ان يكون العراق على الحياد من الجميع؟، على المستوى الدولي هل من مصلحة العراق الدخول ضمن المحور الروسي- الصيني، او ضمن المحور الامريكي- البريطاني، ام بقاءه ضمن الحياد على المستوى الدولي ايضاً، وهل هناك اضرار لسياسة الحياد اقليمياً ودولياً؟.

العراق سعى وما زال يسعى الى اقامة علاقات اقليمية ودولية متوازنة ولكن هذه المهمة ليست سهلة كون العراق يخضع لضغوط وقيود تفرض عليه اتباع سياسات معنية مع دول الجوار على المستوى الاقليمي

> بناء العلاقات الدولية تحتاج الى جهود دبلوماسية وسياسية

ومع الدول الكبرى على المستوى الدولي، فعلى مستوى العلاقات الاقليمية قدر العراق جغرافياً يقع على خط التماس في الصراعات التقليدية التاريخية بين تركيا وايران، ولا زال العراق يقع ضمن منطقة الصراعات الاقليمية ومنها الصراع العربي- الايراني والصراع الايراني- الاسرائيلي، فضلا عن الصراع الدولي بين ايران وامريكا، طبيعة هذه الصراعات تفرض على العراق ان يكون ضمن منطقة الحياد بمعنى ان سياسة الحياد مفروضة على العراق وليس خيارا او رغبة عراقية، بسبب طبيعة الصراع الطائفي الذي يؤثر على العراق داخلياً اذا ما دخل العراق ضمن احد المحاور المتاحة (الايراني او العربي)، وسياسة عدم دخوله ضمن المحاور الدولية المحور الروسي او الامريكي وغيرها ايضاً مفروض وليس خيارا او رغبة عراقية، كون ان العراق لا يمكن له ان يدخل ضمن محور مفروض عليه عقوبات مثلا المحور الروسي او الصيني، كون الدخول في هكذا محاور سوف لن تساعد العراق بل تزيد عبئ على اعباءه.

صحيح الواقعية السياسية تحتم على العراق ان يذهب ضمن سياسة الحياد، ولكن سياسة الحياد بالرغم من ايجابياتها الانية ولكن لسياسة الحياد تداعيات سلبية على المستقبل القريب لعل من ابرزها ما يلي:

١- عسكرياً:

سياسة الحياد سوف لن توفر وجود حليف قوي يدافع عن العراق عسكرياً عندما تتطلب الحاجة، خاصة وان العراق لم يستطع ان يكمل بناء المؤسسات العسكرية والامنية خاصة ان العراق لغاية الان لم يتكمن من بناء قوة جوية لحماية اجواءه ولم يتمكن من بناء قوة بحرية لتدافع عن مصالح العراق في منطقة الخليج العربي.

٢- اقتصادياً:

سياسة الحياد لا توفر للعراق حليف اقتصادي قوي يساعده في وقت الازمات الاقتصادية العالمية، ومهما تمتلك الدول من قوة اقتصادية فهي تحتاج الى التعامل مع النظام العالمي المصرفي، وقد يحتاج الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وقد يحتاج الحلفاء عند حدوث الكوارث الطبيعة وغيرها.

> قدر العراق جغرافيا يقع على خط التماس في الصراعات التاريخية بين تركيا وايران

٣- امنياً:

سياسة الحياد لا تمكن العراق من الحصول على المعلومات الامنية الكافية لغرض التعامل مع القضايا الامنية الاقليمية خاصة التنظيمات الارهابية العابرة للدول وللقارات.

٤- سياسياً:

سياسة الحياد تمنع العراق من ان يمارس ادوار مهمة، كون الحليف القوي خاصة اذا ما كان ضمن الدول الكبرى او الدولة العظمى يساعد العراق في ان يمارس ادوار مهمة سياسياً اكثر من الادوار التي يمارسها وهو في سياسة الحياد.

في جميع دول العالم الدخول في المحاور والتحالفات لا تعني بالضرورة هو اختيار لحليف بالضد من حليف اخر، او هو بمثابة اعلان حرب ضد الاحلاف والمحاور الاخرى، على سبيل المثال لا الحصر مثلا انضمام اي دولة اوربية الى الاتحاد الاوربي لا يعني ذلك انها دولة اصبحت تعادي روسيا، وانها ضد مصالح الولايات المتحدة الامريكية، على خلاف سياسة المحاور في الشرق الاوسط الدخول في اي محور هو بالضرورة اعلان غير معلن للعداء تجاه التحالفات والمحاور الاخرى، كون العلاقة قائمة على اساس الصراع وليس التنافس.

مما سبق يتضح ان علاقات العراق الخارجية الاقليمية والدولية مقيدة بعدد من القيود التي لا تسمح للعراق ان يبني علاقات استناداً الى المصلحة بل العلاقات سوف تبنى على اساس العاطفة وسياسة الارضاءات الاقليمية والدولية والتوازن بين رغباتها، مما يعني ان العراق سوف لن يستفاد من سياسة المحاور (كونه خارجها) ولن يستفاد من سياسية الحياد (كونه جزء من الازمـة)، وسوف يبقى يتبع سياسة توخي الحذر في التعامل مع اي محور اقليمي او دولي خاصة وان صانع القرار الرسمي في العراق مقيد بالموقف الشعبي الذي يتبنى موقف شعبوي في تحديد السياسة الخارجية، خلاف الموقف النخبوي الغائب او المغيب.

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية / ٢٠٠١ – ٢٠٢٣

زلزال تركيا..
التداعيات السياسية الداخلية والخارجية

*مركز الجزيرة للدراسات

ضرب زلزال بقوة ٧٫٨ درجات على مقياس ريختر جنوبي تركيا وشمال غربي سوريا، فجر يوم الاثنين ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣. كان مركز الزالزال قريبًا من مدينة كهرمان مرعش التركية، ولكن محوره امتد إلى ٤٠٠ كيلومتر على طول ما يعرف بالصدع الأناضولي الجنوبي. أوقع الزلزال خسائر فادحة، وإن متفاوتة، في عشر ولايات تركية، من أضنة وهاتاي إلى ديار بكر وملاطية، وفي عدة مدن وبلدات من محافظتي حلب وإدلب. ما ضاعف من وقع الكارثة، أن المنطقة المنكوبة ضُربت بزلزال ثان، بعد عشر ساعات من الأول، وبقوة لم تقل عن ٧٫٦ درجات على مقياس ريختر، تسبب في انهيار الآلاف من المباني التي لم تكن قد انهارت في الزلزال الأول.

طبقًا لوكالة الكوارث والطوارئ التركية (أفاد)، شهدت المنطقة المنكوبة ما لا يقل عن ٣٨٠٠ رجة زلزالية خلال الأيام العشرة التالية على الزلزالين الكبيرين الأولين. وبالرغم من أن هذه الرجات لم تكن بقوة زلزالي السادس من فبراير/ شباط، إلا أنها فاقمت من أثار الكارثة وتسببت في تعطيل عمليات الإنقاذ والإغاثة في بعض الأحيان، ونشرت الذعر والخوف بين الناجين، دافعة الكثير منهم إلى مغادرة مدنهم وبلداتهم واللجوء إلى مناطق أخرى آمنة.

قورن الزلزال في أيامه الأولى بزلزال الولايات المتحدة في ١٩٠٦، ولكن تكشف حجم الكارثة تدريجيًّا دفع علماء زلازل إلى القول بأنه أحد أكبر الكوارث الطبيعية التي شهدتها الأرض في أكثر من مئة عام. أما وكالة (أفاد) التركية فقد أكدت أن زلزال كهرمان مرعش، كما بات يُعرف، هو الأكبر حجمًا والأكثر وقعًا طوال ألفي عام من تاريخ الأناضول.

خلال الأيام الأولى على وقوع الزلزال، ساد في تركيا مناخ من التضامن الوطني، الذي لم تعرفه البلاد منذ عقود. وفيما عدا استثناءات قليلة، تراجعت اللغة السياسية وجدل المسؤولية عما حدث لصالح تعزيز عمليات الإنقاذ ومد يد العون للناجين. ولكن، وكما كل الكوارث الكبرى، كان لابد لزلزال كهرمان مرعش في النهاية من أن يثير أسئلة عديدة حول الأسباب التي أدت إلى حجم الخسائر الهائلة في الأرواح والمباني، وحول العواقب السياسية للكارثة، داخليًّا ودوليًّا.

عواقب الزلزال الأولية

تعتبر منطقة الزلزال واحدة من مناطق الكثافة السكانية في الأناضول منذ دخلها المسلمون العرب في موجة الفتح الإسلامي الأولى. وطبقًا لتقديرات الدولة التركية، أثَّر الزلزال على ما يزيد عن ١٣٫٥ مليون مواطن في الجانب التركي بصورة مباشرة، وما يقارب ستة ملايين آخرين بصورة غير مباشرة. أما في الجانب السوري، فتقول مصادر المعارضة إن تعداد السكان الذين تأثروا بالزلزال، وأغلبهم من النازحين من مناطق سورية أخرى، لا يقل عن خمسة ملايين.

مع أواخر اليوم العاشر، أعلنت السلطات التركية نهاية عملية البحث والإنقاذ في خمس من ولايات حزام الزلزال، وكانت معظم جهود البحث والإنقاذ قد انتهت في الجانب السوري في اليوم السابق. بذلك، وصل عدد قتلى الزلزال في الجانب التركي إلى ٣٨ ألفًا، وفي الجانب السوري خمسة آلاف، إضافة إلى عشرات آلاف الجرحى في الجانبين. وبالنظر إلى مدى تقدم عمليات البحث والإنقاذ، فمن المتوقع أن يفوق عدد قتلى الزلزال في الجانب التركي الأربعين ألفًا، وربما يزيد عن الستة آلاف في الجانب السوري.

ولكن الأثر الديمغرافي للزلزال لم يقتصر على القتلى والجرحى، فمثل كافة الكوارث الأخرى، يعتقد أن أكثر من مليون مواطن قد غادروا الولايات المنكوبة إلى مناطق أخرى في شمال وغربي تركيا، خوفًا من الارتدادات اللاحقة أو بحثًا عن مسكن لائق. حركة النزوح هذه ستترك أثرًا ملموسًا على طاقة الأيدي العاملة في الولايات العشر، لاسيما أن من غير الواضح ما إن كان نازحو اليوم سيعودون إلى بلداتهم وقراهم في المستقبل.

أوقع الزلزال الدمار فيما يصل إلى ألف من الوحدات السكنية في شمالي سوريا، بينما تضررت بدرجات مباشرة عدة آلاف وحدات أخرى. أما في الجانب التركي، فقد كان حجم الكارثة هائلاً، وتكاد أرقام الوحدات المدمرة أو التي لابد من هدمها تزداد يوميًّا، بفعل استمرار مهندسي (أفاد) في عملية الكشف عن المباني في ولايات الزلزال العشر.

لم تُرسم بعد صورة كاملة للآثار البشرية والهندسية للزلزال، لذلك فإن تقديرات تكلفة الكارثة، بما في ذلك أثرها على الدخل القومي ومتطلبات إعادة البناء وخسارة الأيدي العاملة، لم تعرف بصورة قاطعة بعد. ثمة تقديرات بأن مجمل التكلفة قد يفوق ٨٠ مليارًا من الدولارات، ولكن الأرجح أن هذا الرقم ليس سوى نتيجة حسابات أولية. المؤكد، أن الزلزال سيؤدي إلى تراجع بمقدار ١–٢ بالمئة من الناتج القومي لهذا العام. أما غير ذلك، فلابد من الانتظار قبل حساب التكاليف.

بالنظر إلى قوة الزلزال وحجم المنطقة التي أصابها، وإلى أن توقعات الزلزال القادم في تركيا كانت تدور حول حوضي مرمرة وإيجة، فالواضح أن الاستجابة الرسمية في اليوم الأول من الحدث، وربما حتى اليوم الثالث في بعض المناطق، شابها الارتباك. وقع عدد من عناصر (أفاد) المقيمين في المنطقة ضحية للزلزال، ولم تكن المعدات التي تحتفظ بها في الولايات العشر كافية للتعامل مع الدمار الهائل الذي أوقعه الزلزال. ولكن، ومنذ اليوم الثاني أو الثالث، كانت الدولة التركية قد نشرت عشرات الآلاف من منتسبيها، أو من المتطوعين، في كافة الولايات المصابة، وبدأت واحدة من أضخم عمليات البحث والإنقاذ والإغاثة التي شهدها العالم منذ عقود.

عشرات من الدول، وفي مقدمتها أذربيجان والجزائر، أرسلت مجموعات بحث وإنقاذ ومساندة، وعشرات من الدول العربية والإسلامية والغربية، وفي مقدمتها قطر والسعودية والإمارات والكويت، أرسلت عشرات الطائرات المحملة بالمعدات والمواد الإغاثية. كما جُمعت عدة مئات من ملايين الدولارات في حملات تبرع شعبية، نُظِّمت في دول الخليج العربية، بل وحتى في فلسطين وأفغانستان. وبالرغم من تواضع الدعم الذي قدمته الدول الغربية، دعت رئيسة المفوضية الأوروبية إلى عقد مؤتمر للمانحين لضحايا الزلزال في تركيا وسوريا، يعقد في منتصف مارس/آذار المقبل.

ولكن حالة التضامن التي أظهرها الشعب التركي، بكافة فئاته، مع ضحايا الزلزال، والمستمرة بوتيرة عالية، لم تعرفها تركيا منذ حرب الاستقلال. عشرات الآلاف من كافة التخصصات توجهوا إلى مناطق الزلزال للمساعدة في عمليات البحث والإنقاذ، ومئات من المهنيين ورجال الأعمال، من أبناء المناطق المنكوبة، المقيمين في إسطنبول وأنقرة، تحركوا بمبادرات فردية إلى مساعدة أهلهم وأقاربهم بكافة الوسائل والطرق الممكنة.

الجدل السياسي الداخلي

كان واضحًا في الأيام الأولى من الزلزال أن الشعب التركي لم يكن يرغب في تسييس الحدث. كما كان لافتًا أن السيدة ميرال أكشنر، رئيسة الحزب الجيد، سارعت إلى التصريح بأن هذا يوم يجب ألا يُسمع فيه إلا صوت الدولة، وعلى كل الأصوات الأخرى أن تصمت. ولكن كمال كاليتشدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، سارع، على خلفية من الزلزال، إلى فتح معركة سياسية مع الرئيس أردوغان. وصف كاليتشدار أوغلو أردوغان بالمسؤول عن الخسائر الفادحة، وأن حكوماته المتعاقبة طوال العشرين عامًا الماضية لم تعمل على إعداد البلاد لزلزال كبير.

لم تجد تصريحات كاليتشدار أوغلو صدى ملموسًا لدى أغلب قطاعات الرأي العام؛ ولكن استعداده لتفجير معركة سياسية لم يلبث أن أظهر عمق الانقسام الثقافي والسياسي في تركيا الحديثة. عشرات الأصوات التركية، من أكاديميين وإعلاميين ونشطين سياسيين، ارتفعت لمساندة كاليتشدار أوغلو وتوجيه أصابع الاتهام إلى الرئيس التركي وحزبه. وبين وقت وآخر، كشفت المعركة السياسية عن جانب أكثر قتامة، عندما عمل نشطون معارضون على نشر شائعات كاذبة حول آثار الزلزال، بهدف إحراج الحكومة، بدون الاكتراث بعواقب مثل هذه الشائعات على عمليات البحث والإنقاذ، أو على ضحايا الزلزال. كما أظهرت أصوات علمانية معارِضة شماتة لا تخفى في تعرُّض مناطق يُعرف أهلها بتوجههم الإسلامي لكارثة الزلزال؛ ودعت أخرى إلى مطاردة وقتل اللاجئين السوريين والأفغان، متهمين إياهم، كذبًا، بارتكاب جرائم سلب ونهب للمساكن المتضررة.

كمال كاليتشدار أوغلو هو صاحب الحظ الأقوى في أن يصبح مرشح تحالف الأحزاب الستة المعارضة لخوض انتخابات الرئاسة في مواجهة أردوغان. ويعتقد أن توجهه إلى تسييس الزلزال ليس المقصود به أردوغان على وجه الخصوص، بل محاول إقناع شركائه في تحالف الستة المعارضين لترشحه، مثل ميرال أكشنر، أو المترددين في دعم هذا الترشح،

مثل أحمد داوود أوغلو وعلي باباجان. أظهر كاليتشدار أوغلو خلال الشهرين الماضيين تصميمًا على الترشح للرئاسة، بينما يسود شعور في تحالف الستة أنه يفتقد المؤهلات الكافية لمنافسة أردوغان. ولذا، يبدو أن كاليتشدار أغلو وجد في تبني خطاب سياسي حاد، في خضم كارثة قومية، وسيلة ناجعة لتوكيد قدرته على مواجهة أردوغان في الحملة الانتخابية الرئاسية.

تمحور الجانب الثاني للجدل السياسي حول البنايات المنهارة، التي بُنيت بعد نفاذ قانون الإنشاءات الخاص بمقاومة الزلازل في ٢٠٠٠. انهيار هذه البنايات يعني بوضوح أن الرقابة على الإنشاءات لم تكن صارمة خلال العقدين الماضيين، وأن الفساد شاب إقرار هذه البنايات وترخيص صلاحيتها للسكن. ولأن العدالة والتنمية يحكم تركيا منذ أواخر ٢٠٠٢، تقول المعارضة، فالمسؤولية عن ترخيص هذه البنايات تقع على عاتق حكومات أردوغان المتعاقبة.

الحقيقة بالطبع أن ثمة تقصيرًا يتعلق بإنشاء هذه البنايات وترخيصها، ولكن المعروف أن البلديات، وليس الحكومة، هي الجهة المسؤولة عن البناء والإنشاء في تركيا. والمؤكد، أن الأيام الأولى من الزلزال شهدت مبالغات مقصودة في تقدير عدد بنايات ما بعد الـ ٢٠٠٠ المنهارة، وأن نسبة هذا الصنف من البنايات إلى مجموع البنايات التي سقطت لا يزيد عن اثنين إلى خمسة بالمئة. ولإدراك وزارة العدل لشبهات التقصير والفساد التي شابت ترخيص هذه البنايات، فقد سارعت إلى إصدار أوامر قبض وتحقيق مع عشرات المقاولين الذين تعهدوا إنشاء البنايات الحديثة المنهارة في ولايات الزلزال العشر.

كما لحق الجدل بصحة البناء ومدى تطبيق القانون وما شاع حول العفو العام الذي أصدرته حكومة أردوغان عن المقاولين المخالفين في ٢٠١٨. ولكن، وفي حين يعترف أنصار الرئيس التركي أن عددًا من الأبنية التي تمتعت بعفو ٢٠١٨ كانت ربما مخالفة بهذه الدرجة أو تلك لقانون الإنشاءات، فإن العفو تعلق في الأغلب بمخالفات ذات علاقة بالتخطيط أو عدد الأدوار وليس بعيوب في البناء ومقاومته للزلازل.

أما الجانب الثالث للجدل السياسي الداخلي، فيتعلق بموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وكان الرئيس التركي أعلن قبل وقوع الزلزال أنه سيدعو إلى عقد الانتخابات في منتصف مايو/أيار، بدلاً من موعدها المقرر في منتصف يونيو/حزيران، وذلك لتجنب موسم الامتحانات وعطلة عيد الأضحى. ولكن شائعات دارت بعد السادس من فبراير/شباط تقول بأن أردوغان يخطط لاستخدام وقع الكارثة وإعلان حالة الطوارئ في ولايات الزلزال لتأجيل الانتخابات حتى عن موعدها القانوني في يونيو/حزيران. وهذا ما دفع كاليتشدار أوغلو وعددًا من قيادات المعارضة إلى التحذير من التأجيل، والتذكير بأن الدستور لا يسمح بتأجيل الانتخابات إلا في حالة الحرب وحسب.

المؤكد أن أردوغان شخصيًا لم يتناول مسألة الانتخابات بأي صورة من الصور في تصريحاته وخطاباته المتعددة منذ وقوع الزلزال. بولنت أرينتش، رئيس البرلمان الأسبق، وأحد قادة العدالة والتنمية المؤسسين، الذي لا يتولى منصبًا رسميًّا منذ سنوات، هو الذي أبدى رأيًا حول صعوبة عقد الانتخابات في ظل ظروف ما بعد الزلزال. ولكن رأيه لم يجد استجابة علنية من الرئيس، أو من أي من قادة الحكومة أو العدالة والتنمية.

الواضح، أن عددًا من زعماء المعارضة يرى أن آثار الزلزال ستصب في غير صالح أردوغان وحزبه، لأن عموم الأتراك سيبحثون عن جهة ما لتحميلها مسؤولية المأساة، بغض النظر عن أداء أردوغان وحكومته في الاستجابة للكارثة، وأن هذه الجهة ستكون الرئيس وحزبه. ويشير هؤلاء إلى عواقب زلزال ١٩٩٩، التي أدت إلى سقوط حكومة بولنت إيجيفيت، وتمهيد الطريق لصعود حزب العدالة والتنمية الكبير في انتخابات ٢٠٠٢. كما يفترض هؤلاء، بدون التصريح علنًا، حقيقة أن اضطراب الوضع السكاني في محافظات الزلزال، سيحرم أردوغان وحزبه من مئات الآلاف من الأصوات بمنطقة

معروفة بتصويتها للعدالة والتنمية بنسب مرتفعة.

بيد أن الأرجح، بالرغم من أن الحدث لم يزل في أيامه الأولى، أن أردوغان لن يطلب، أو يحاول، تأجيل الانتخابات، وأن أقصى ما سيقوم به هو الدعوة إلى عقد الانتخابات في يونيو/حزيران، قبل أيام من موعدها القانوني المقرر. ولا يستبعد أن يظل على مخططه السابق على وقوع الزلزال بعقد الانتخابات في مايو/أيار، وأن ترجيح أي من الخيارين سيعود إلى اللجنة العليا للانتخابات وما تحتاجه من وقت كاف لتنظيم العملية الانتخابية في المناطق المنكوبة، وضبط أحوال الناجين، الذي نزحوا إلى مدن أخرى، أو غادروا أماكن سكنهم الأصلية.

خلف هذا الجدل السياسي يعترف أنصار الرئيس بأن استجابة الحكومة للكارثة في أيامها الأولى لم تكن كما يجب، ولكنهم يقولون: إن حجم الكارثة كان أكبر بكثير مما تصورته أنقرة أو توقعته لأي زلزال محتمل، وأن ليس ثمة دولة في العالم كان يمكنها الاستعداد لمثل هذه الكارثة الطبيعية. ولكنهم يعتقدون في الوقت نفسه أن الشعب التركي يدرك أن أداء أجهزة الدولة ارتفع بسرعة فائقة إلى مستوى الحدث، وأن الشعب يرى بأم عينيه، سواء في المناطق المنكوبة، أو في عموم البلاد، عملية إنقاذ وإغاثة لم تشهدها البلاد في تاريخها الحديث كله. ويقول هؤلاء إن أيًّا من قيادات المعارضة لم يُظهر طوال الأيام التي تلت حدث الزلزال من الأداء ما يتوقعه الشعب من رجال دولته.

ويشير أنصار الرئيس إلى الاستجابة الشعبية غير المسبوقة لحملة جمع التبرعات لوكالة (أفاد)، مساء ١٣ فبراير/شباط، التي تجاوزت ما يعادل ٦/١ مليارات دولار، باعتبارها تجديد ثقة بـ(أفاد) وبالدولة التركية. وكانت (أفاد) تعرضت لهجوم حاد من أوساط المعارضة، واتهامها بعدم الكفاءة وبأنها ليست سوى أداة سياسية لأردوغان، بل إن بعض الأصوات دعت الشعب التركي لعدم التبرع لـ(أفاد) ولا التطوع لدعم جهودها.

بكلمة أخرى، يخلص أصحاب هذا الموقف إلى أن الشعب سيضع ثقته من جديد في أردوغان، ليس لأنه يبرئ الرئيس وحكومته كلية من الانتقادات التي وُجهت إليهما، بل لأنه يعتقد أن أردوغان وحده من يستطيع أن يقود البلاد في معركة إعادة البناء ومواجهة عواقب الكارثة الثقيلة.

الزلزال والسياسة الخارجية

انتهجت تركيا أردوغان خلال السنوات القليلة السابقة على زلزال فبراير/شباط ٢٠٢٣ سياسة خارجية استقلالية نسبية. التزمت تركيا بما تفرضه عضويتها في حلف الناتو من واجبات، ولكنها حافظت على خطوط اتصال دافئة مع الصين وروسيا الاتحادية، وأحجمت عن الالتزام بالعقوبات غير المقرة من الأمم المتحدة، التي فرضتها الدول الغربية على الصين وروسيا وإيران. وكان التوتر في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة ودول حلف الناتو الأخرى بدأ بالخلاف حول المقاربات الغربية للأزمة السورية، والبرنامج النووي الإيراني، وموقف الدول الغربية من المحاولة الانقلابية في ٢٠١٦ والحماية التي وفرتها الولايات المتحدة ودول أوروبية لعناصر جماعة غولن، والموقف من الخلافات التركية-اليونانية في شرق المتوسط والحرب الروسية على أوكرانيا.

وبالرغم من أن أنقرة انتهجت سياسة تصالحية مع دول الجوار الإقليمي، مثل مصر والإمارات وإسرائيل، وحتى سوريا، فقد كانت علاقات تركيا، عندما وقع الزلزال، مع أرمينيا لم تزل مقطوعة، والتدافع مع اليونان يوشك أن يتطور إلى صدام عسكري.

ولكن الزلزال أحدث ما يشبه الانقلاب في علاقات تركيا الإقليمية والدولية. أظهرت الولايات المتحدة وكافة الدول الأوروبية الغربية تعاطفًا واضحًا مع تركيا، تجلى في إرسال فرق لدعم جهود البحث والإنقاذ، أسهمت في عمليات العون

والإغاثة، وإن بدرجات متفاوتة. فتحت أرمينيا حدودها المغلقة منذ عقود مع تركيا، وشاركت هي الأخرى في جهود الإنقاذ والإغاثة. وكانت اليونان، التي عبَّرت وسائل إعلامها عن تضامن صريح مع الأتراك، إحدى أوائل الدول التي أرسلت فرق إنقاذ كبيرة، وسارع وزير خارجيتها إلى زيارة المناطق المنكوبة. وكان واضحًا أن وزير الخارجية التركية لم يعرب خلال المؤتمر الصحفي، الذي عقده مع نظيره اليوناني، عن امتنان تركيا لجهود الجارة الخصم، وحسب، ولكنه وعد أيضًا بتطبيع العلاقات بين الدولتين في القريب العاجل.

لم تتخلف روسيا والصين هي الأخرى عن مد يد العون؛ ولكن الواضح أن ما تنتظره تركيا من دعم غربي يفوق ما تنتظره من روسيا والصين، سيما بعد أن دعا الاتحاد الأوروبي لعقد مؤتمر للمانحين في منتصف مارس/آذار، يمكن أن ينتهي إلى تقديم دعم مالي واقتصادي ملموس للمناطق المنكوبة في تركيا وسوريا. كما تعرف تركيا أن الدول الغربية، التي تعتبر من أكبر شركائها الاقتصاديين، يمكن أن تلعب دورًا غير مباشر للمساعدة، سواء على صعيد العلاقات التجارية والاقتصادية المباشرة، أو على صعيد المنظمات الدولية التي يفترض أن تسهم في عمليات الإنقاذ والإغاثة وإعادة البناء.

سيصعب على تركيا ما بعد الزلزال تجاهل من مدوا لها يد العون في ساعة الألم والحاجة. من جهة أخرى، ولأن تركيا كانت قبل الزلزال تجتهد للخروج من بقايا أزمة مالية-اقتصادية، فإن أعباء ما بعد الزلزال الهائلة يمكن أن تتحول إلى كوابح متفاوتة القوة لتوجهات أنقرة الخارجية الاستقلالية، بغضّ النظر عن الفائز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. تركيا ما بعد الزلزال ستكون أكثر حاجة لدعم حلفائها في الغرب، وأصدقائها في الجوار، مما كانت عليه قبل الزلزال.

سياسات للكوارث الطبيعية

تركيا هي بالطبع دولة كبيرة، حجمًا وشعبًا ومقدرات؛ وليست الزلازل في تركيا بالشيء المفاجئ أو المستغرب. وليس ثمة شك في أن تركيا ستنهض من تحت ركام الزلزال، الذي سيتحول في النهاية، كما زلزالي ١٩٣٩ و١٩٩٩، إلى مجرد ذكرى حزينة وتاريخ.

ولكن مسيرة النهوض ومواجهة عواقب الزلزال لن تكون يسيرة. كان هذا زلزالاً هائلاً، ألقى بأعباء بالغة على كاهل البلاد، أعباء لم تكن متوقعة على الإطلاق، تزداد حجمًا ووقعًا بمرور الأيام والساعات. ثمة مئات الألوف من الوحدات السكنية التي انهارت، أو لابد من هدمها وإعادة بنائها من جديد. وليس من المستبعد أن يرتفع عدد القتلى إلى ما يقارب الخمسين ألفًا، وأن يتجاوز عدد الجرحى المئة ألف.

والمؤكد أن يترك الزلزال خلفه متغيرات ديمغرافية واقتصادية واسعة النطاق في منطقة واسعة من جنوب تركيا، من ملاطية شرقًا إلى هاتاي غربًا.

ليس ثمة دولة يمكنها أن تضع حسابات مسبقة للزلازل، مهما كانت طبيعة تجاربها مع هذا النوع من الكوارث الطبيعية.

ولكن الزلازل بهذا الحجم والوقع لابد أن تأتي معها بآثار سياسية، وليس متغيرات ديمغرافية واقتصادية وحسب. وسواء أفضى هذا الزلزال إلى تغيير في طبيعة السلطة والقوى الحاكمة، أم لا، ونجم عنه قدر من الانكفاء في دور تركيا الدولي والإقليمي، أم لا، فالمؤكد أن زلزال فبراير/شباط سيشكّل منعطفًا سياسيًّا بارزًا في تركيا الحديثة، في رؤية تركيا لذاتها وفي رؤيتها للعالم من حولها.

رئيسة «مسد»: تركيا تعطّل الحلول و«الائتلاف» بلا شرعية

رستم محمود:انتقدت الرئيسة التنفيذية لـ«مجلس سوريا الديموقراطية» إلهام أحمد استمرار تركيا في افتعال المزيد من الصعوبات أمام إيجاد أي حلول موضوعية لإنهاء الصراع في سوريا.

وفي حوار خاص مع «النهار العربي» أحالت ما سمّته «فشل المعارضة السورية في قيادة المسألة السورية» إلى طبيعة العلاقة التي حاكتها تركيا مع هذه القوى السياسية، والمظلة العليا التي جمعتها ضمنها، والمتمثلة في الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة.

واعتبرت أحمد أن «احتكار الفعل السياسي من هؤلاء، بإشراف وولاء كاملين لتركيا، واستراتيجية أنقرة سورياً وإقليمياً ورعايتها وتشجيعها للقوى الميدانية المتشددة على أرض الميدان، من دون ترك أي مجال للقوى السياسية، أوجدت المسار الموضوعي لهذا الفشل، من خلال غياب أي إرادة سياسية لهذه القوى أو قدرة على طرح أي مبادرة أو إحداث أي تغيير يُخرجان السوريين من هذا المأزق الرهيب».

تكريس الواقع «البائس»

رئيسة «مجلس سوريا الديموقراطية» الذي هو بمثابة تكتل سياسي متعدد الاتجاهات، ويُعتبر الهيئة السياسية العليا في مناطق شمال شرقي سوريا، الخاضعة عسكرياً لـ«قوات سوريا الديموقراطية» المدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، شرحت أن التواصل و«الحميمية» السياسية بين النظام السوري ونظيره التركي خلال الشهور الأخيرة، لن يؤديا إلا إلى تكريس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأولاً السياسية، السورية البائسة راهناً.

وأضافت أن ذلك يجري بصمت تام من قوى المعارضة السورية المتمثلة بالائتلاف، والشخصيات السياسية السورية المقربة منها، ذاكرة أن الكثير من الفاعلين السياسيين «يعرفون تلك الحقيقة جيداً، لكنهم غير قادرين، بفعل الضغوط التركية، على التصريح بذلك، وهم يتحملون تبعات صمتهم السياسي هذا، راهناً، ومستقبلاً».

شرعية «الائتلاف»

واقترحت أحمد «سحب الشرعية الإقليمية والدولية من الائتلاف السوري المعارض، لأنه لم يعد يمثل صوت الشعب السوري وإرادته وتطلعاته التي عبر عنها مع انطلاق الثورة السورية، بل هو مجرد أداة في الاستراتيجية الإقليمية التركية فحسب»، مضيفة أن ذلك يجب أن يتعزز بتشكيل كتلة سياسية سورية معارضة جديدة «تواجه سياسات النظام السوري، وتطرح مشروعاً للتغيير الديموقراطي الشامل، ومستعدة للانخراط في عملية سياسية جادة وحقيقية، تمثل كل السوريين سياسياً واجتماعياً وثقافياً ومناطقياً».

وقالت أحمد إن المجلس، كهيئة ومظلة سياسية عامة، ورغم كل تجارب السنوات الماضية، إلا أنه يبقي «الأيدي ممدودة لكل الأطراف والفصائل التي لم تلطخ أيديهم بدماء السوريين، وفي السياق نفسه منفتحون على كل السوريين الذي يحملون أي مشاريع ورؤى للتغيير الديموقراطي في البلاد».

وتعليقاً على استمرار حالات «التمرد» والتظاهر في مناطق سيطرة النظام السوري، خصوصاً في المناطق الجنوبية من البلاد، قالت أحمد: «واضح جداً أن النظام السوري قادر على السيطرة وممارسة القتل والسجن، لكنه لن يكون قادراً على خلق الاستقرار المديد والسلام الاجتماعي في البلاد إلا بنوعية من الأفكار والسياسيات المختلفة تماماً عما اعتاد عليه تقليدياً. وستستمر أشكال التمرد والتظاهر والاعتراض في مختلف البيئات السورية، ما بقي هذا النظام السياسي الذي لا يسمح للناس بالانتظام وترتيب أولياتهم وحل مشكلاتهم، الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتبعاً لما يعتقدونه مناسباً لهم».

> **منفتحون على كل الذي يحملون أي مشاريع ورؤى للتغيير الديموقراطي في البلاد**

واختتمت أحمد بدعوة مختلف القوى السياسية الإقليمية، العربية منها بالذات، إلى إحياء مبادرات تجد حلولاً مستدامة للمسألة السورية و«أن تمارس ضغوطاً حقيقية على النظام السوري، ليجلس إلى طاولة التفاوض السورية - السورية، ويقبل بعملية سياسية عملية ومعروفة النتائج، تخرج سوريا من أزمتها التاريخية هذه».

*المصدر: النهار العربي

*فتح الله حسيني

الاحتلال في كامل عفرين..والزلزال في جنديرس

يمكننا توصيف الزلزال الذي ضرب مدن تركية ومدن في شمال كردستان وغربها بأنها كارثة انسانية مضافة لما آلت اليه الأوضاع السياسية في تلك المناطق، لتضاف اليها الكارثة الانسانية وسط مقتل وفقدان وجرح عشرات الآلالف أيضاً، حيث هذه الكارثة ربما، لم توقظ ضمير المجتمع الدولي ليفكر ولو للحظة واحدة في أن هنالك مدينة أسمها «جنديرس» وهي ضمن قلب «عفرين» المحتلة، راح ضحية الزلزال فيها أكثر من ٢٥٠ شخصا بين طفل وأمراة وكهل وشاب كحصيلة أولية، ودون أن يسمع أي أحد بذلك بل وسد المجتمع الدولي والغرب كله آذانه حيال تلك الكارثة التي بقيت وحيدة ودون عمليات انقاذ أو حتى دون وجود آليات تنشل الجثث من تحت الأنقاض، هي مناشدة هنا، بأن عفرين ظلت وحيدة كما كانت في العام ٢٠١٨ أبان احتلالها بوحشية.

الدمار في سوريا كان هائلاً، المناطق المتضررة هي بالفعل موطن لملايين الأشخاص الذين نزحوا بسبب أكثر من ١٠ سنوات من الحرب الأهلية الداخلية والمفروضة اقليمياً ودولياً، والذين يعيشون في كثير من الأحيان في مخيمات أو في مساكن بسيطة غير محصنة من الثلج والمطر فكيف تكون محصنة من آثار وقوة الزلازل.

أظهرت مقاطع فيديو من قلب الحدث أن مناطق بأكملها باتت مدمرة، ومناطق ما زالت تفتقر الى البنية التحتية والمستشفيات وكذلك إمكانية الوصول إلى الإغاثة الإنسانية، فبقيت مناطق تسكنها الأشباح وروائح الجثث.

نظراً للعقوبات المفروضة على حكومة دمشق، لم يسمح للمساعدات من المرور الى الأراضي السورية، وإن دخلت فكانت ضيئلة جداً مقارنة بحجم الكارثة، أهالي أحياء في حلب وادلب وحماة ظلوا ليومين متتالين يعيشون في العراء خوفاً من هزات ارتدادية، بينما كانت الحرب الطائفية تأكل أجساد السوريين لأكثر من ١١ عاماً.

هل الزلازل والخسائر الهائلة التي سببتها ستدفع المجتمع الدولي الى البحث السريع عن حلول سياسية بعد الكارثة الانسانية، وهل يمكن أن تعمل قوات سوريا الديمقراطية كقوة كبرى وحليفة للتحالف الدولي في لعب دور أكبر والخروج من منطاق سيطرتها وربما تستطيع توفير الدعم للمناطق المتضررة، ليكون هناك دعم انساني للمتضررين.

سؤل سيرواد الكثرين: هل من الممكن أن تتوقف تركيا والميليشيات التي تدعمها في سوريا عن مهاجمة المدنيين وتكون على استعداد لترك الحرب التي لا نهاية لها جانباً وترك القوافل الإنسانية تمر عبر منبج أو كوباني أو مناطق أخرى، لأن مدناً تركية ذاتها تضررت من تلك الكارثة، ووقفت الى جانبها الكثير من الدول رغم سياساتها غير المحببة في المنطقة، ولكن الكارثة تظل كارثة.

بعد هذه الكارثة نأمل أن يكون للسلام دور أهم من الحروب، لأن الظلم يؤدي الى الكوارث، الكوارث فحسب.

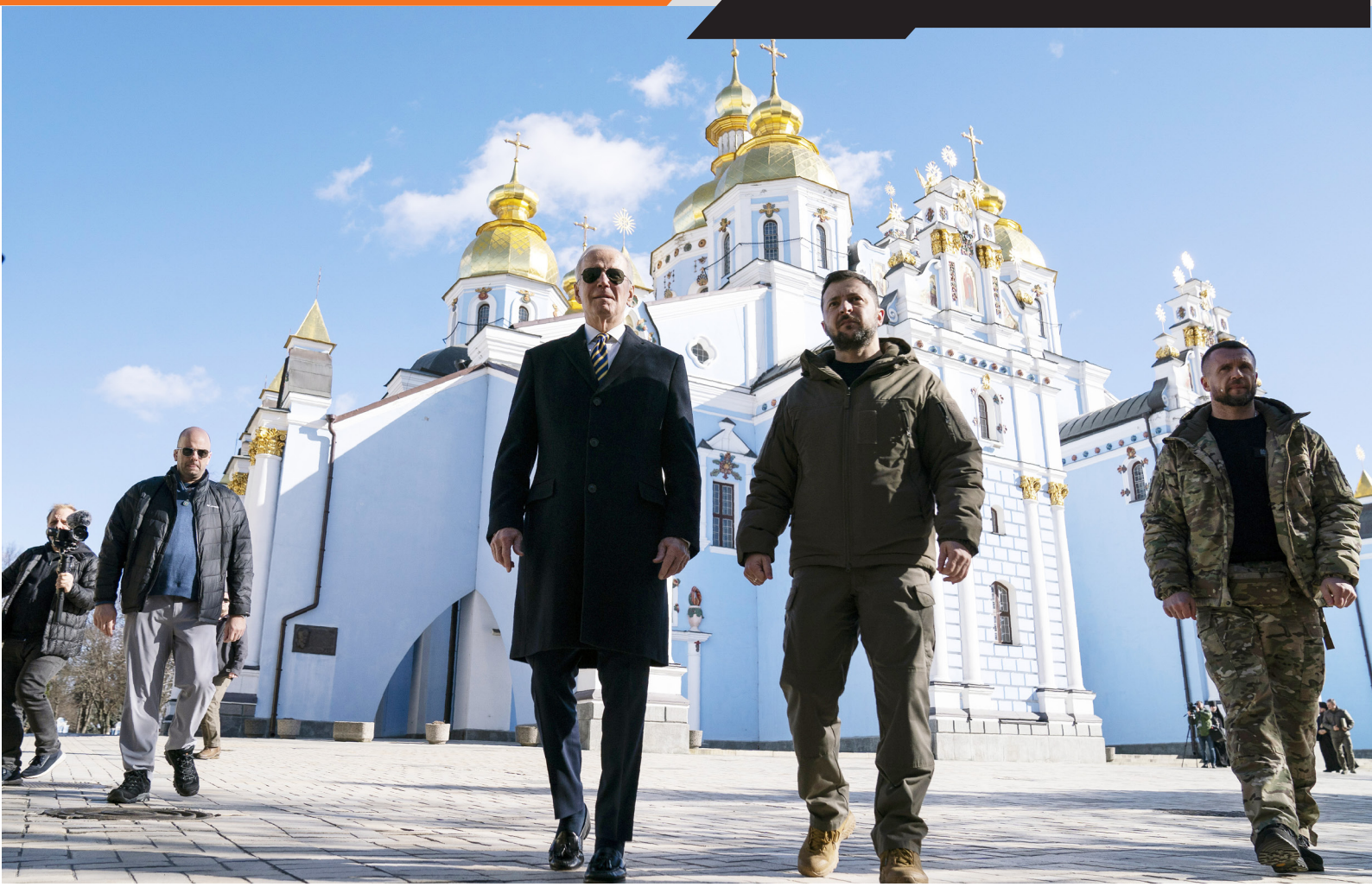

رسالة «شخصية» في «لحظة حرجة»..

المرصد/فريق الرصد والمتابعة

وصل الرئيس الامريكي جو بايدن إلى كييف، الاثنين، في زيارة لم يُعلن عنها مسبقا، قبل أيام من الذكرى الأولى للغزو الروسي لأوكرانيا الذي بدأ في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

وانطلقت صفارات الإنذار في أنحاء العاصمة الأوكرانية في أثناء زيارة بايدن لكييف، لكن لم ترد تقارير عن ضربات صاروخية أو جوية من روسيا.

بيان بشأن زيارته إلى كييف

واصدر البيت الابيض بيانا حول زيارة الرئيس الامريكي هذا نصه:

فيما يستعد العالم للذكرى الأولى لبدء الغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا، قمت اليوم بزيارة كييف للاجتماع بالرئيس زيلينسكي وإعادة التأكيد على التزامنا الثابت والراسخ بديمقراطية أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها.

ظن بوتين عندما أطلق غزوه منذ حوالي عام أن أوكرانيا ضعيفة والغرب مقسم وخال أنه يستطيع أن يصمد أكثر منا، إلا أنه كان مخطئا جدا.

أجتمع اليوم في كييف بالرئيس زيلينسكي وفريقه لنجري نقاشا مطولا حول دعمنا لأوكرانيا، وسأعلن عن تسليم شحنة أخرى من المعدات الحاسمة، بما في ذلك ذخائر مدفعية وأنظمة مضادة للدروع ورادارات مراقبة جوية للمساعدة في حماية الشعب الأوكراني من القصف الجوي. وسأبلغهم بأنني سأعلن في وقت لاحق من هذا الأسبوع عن فرض عقوبات إضافية على نخب وشركات لمحاولتهم دعم آلة الحرب الروسية أو إعادة شحذها. لقد بنت الولايات المتحدة على مدار العام الماضي تحالفا من الدول من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادئ للمساعدة في الدفاع عن أوكرانيا من خلال دعم عسكري واقتصادي وإنساني غير مسبوق، وهذا الدعم سيستمر.

أتطلع أيضا إلى زيارة بولندا للاجتماع بالرئيس دودا وقادة حلفائنا في الجناح الشرقي وإلقاء تصريحات حول كيفية استمرار الولايات المتحدة في حشد العالم لدعم الشعب الأوكراني والقيم الأساسية لحقوق الإنسان والكرامة في ميثاق الأمم المتحدة الذي يوحدنا في مختلف أنحاء العالم.-نهاية البيان-

لماذا زار بايدن كييف الآن؟

تؤكد زيارة الرئيس الامريكي، جو بايدن، المفاجئة للعاصمة الأوكرانية، كييف، الاثنين، قبل أربعة أيام من الذكرى الأولى للغزو الروسي، رغم ما أحاط بها من مخاوف أمنية كبيرة، استمرار دعم واشنطن لحليفتها في «لحظة حرجة» من الصراع.

وخلال الزيارة التي استمرت ساعات، وعد بايدن في مؤتمر صحفي مع نظيره الأوكراني، فولوديمير زيلنسكي، بتقديم مساعدة إضافية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، تشمل ذخائر وأسلحة، وقال إن عقوبات جديدة ستفرض على موسكو في وقت لاحق هذا الأسبوع.

وكتب بايدن في تغريدة: «مع اقترابنا من الذكرى السنوية الأولى للغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا، أنا في كييف اليوم (الاثنين) للقاء الرئيس زيلنسكي وإعادة تأكيد التزامنا الراسخ بديمقراطية أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها».

وتقول صحيفة واشنطن بوست الامريكية إن الزيارة التي تأتي قبل حلول الذكرى الأولى للحرب، التي بدأت في ٢٤ فبراير الماضي، تعكس «استمرار التزام الولايات المتحدة، أكبر داعم مالي وعسكري لأوكرانيا».

وتشير «سي أن أن» إلى أن بايدن «أظهر بطريقة شخصية التزامه تجاه أوكرانيا والنزاع مع دخول الحرب مرحلة جديدة غير مؤكدة».

واعتبر الصحفي أليك لوهن أن زيارة بايدن لمدينة، لا تزال عرضة للضربات الصاروخية الروسية، تمثل إشارة واضحة على «الدعم القوي لأوكرانيا»:

وتقول «سي أن أن» إنه من خلال زيارته «شخصيا»، يقدم بايدن صورة فريدة للدعم الامريكي لزيلنسكي، الذي أمضى العام الماضي محاولا حشد العالم خلف دولته، والمطالبة بمستويات أكبر من المساعدة.

«بعد مرور عام، الدليل موجود»

وزيارة بايدن تأتي في «لحظة رمزية للغاية»، إذ تأتي قبل يوم واحد من خطاب متوقع للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، سيلقيه بمناسبة ذكرى الحرب. ومن كييف، تحدث بايدن عن «فشل» مخططات الرئيس الروسي.

وقال بايدن وهو يقف إلى جانب زيلنسكي: «اعتقد بوتين أن أوكرانيا كانت ضعيفة وأن الغرب منقسم... كان يعتقد أنه يمكن أن يصمد أمامنا... لقد كان مخطئا تماما... بعد مرور عام، الدليل موجود هنا في هذه الغرفة. نقف هنا معا».

وأصر بايدن من كييف على أن الولايات المتحدة ستستمر في دعم أوكرانيا مهما طال الأمر، على الرغم من تراجع الدعم في أوساط العديد من الامريكيين، وعدم وجود إشارات على إمكانية إجراء محادثات سلام لإنهاء الصراع.

وتقول واشنطن بوست إن إدارة بايدن أمدت حليفتها بحوالي ٣٠ مليار دولار في صورة مساعدات أمنية منذ بداية الغزو، وأرسلت مع حلفائها في «الناتو» تدريجيا مجموعة متنوعة من الأسلحة، شملت دبابات.

وبينما زار زعماء آخرون كييف للقاء زيلنسكي، وتجولوا في المدينة التي دمرتها الحرب على مدار العام الماضي، لم يفعل بايدن ذلك سابقا بسبب المخاوف الأمنية والمخاوف من احتمال نشوب صراع بين أكبر قوتين نوويتين في العالم، وأرسل كبار مساعديه بدلا منه.

وعندما زار بولندا في أبريل من العام الماضي، أبدى اهتماما بزيارة أوكرانيا لكنه قال: «لن يسمحوا لي وهذا أمر مفهوم، على ما أعتقد، بعبور الحدود وإلقاء نظرة على ما يجري في أوكرانيا».

والآن، مع اقتراب الحرب من عامها الأول، يريد بايدن أن يُظهر للعالم التزامه تجاه أوكرانيا، حتى في ظل عدم وضوح إلى أي مدى ستتواصل عزيمة الولايات المتحدة والغرب تجاه هذا الدعم.

ولدى سؤاله عن أهمية وجوده في كييف، أشار بايدن إلى أن هذه هي زيارته الثامنة للمدينة، وقال وفق «سي أن أن»: «في كل مرة تكون أكثر أهمية»، موضحا أن الغرض من زيارته الأخيرة هو إبلاغ زيلنسكي أن الولايات المتحدة «هنا لتبقى».

وتقول واشنطن بوست إن الزيارة تمثل دفعة كبيرة للرئيس الأوكراني بينما يسعى لاستعادة الأراضي التي تحتلها روسيا، كما يناشد شركاء بلاده من أجل الحصول على دعم عسكري إضافي، يشمل الطائرات المقاتلة (وقد رفضت واشنطن حتى الآن هذا الطلب).

«لحظة حرجة»

وتقول «سي أن أن» إن الزيارة تأتي «في لحظة حرجة من الصراع، حيث تستعد روسيا لشن هجوم في الربيع، وتأمل أوكرانيا في استعادة الأراضي المحتلة.

وقالت بوليتيكو في تقرير عن زيارة بايدن للمنطقة، إن الغرب يخشى من أن تجد روسيا موطئ قدم لها في أوكرانيا، ويعتقد المسؤولون الامريكيون أن الدفاعات الأوكرانية على وشك الوصول إلى مرحلة حرجة، فيما تضغط إدارة بايدن على زيلنسكي لتعزيز المكاسب على الأرض.

وطلب البيت الأبيض من فريق زيلنسكي، حسب عدد من المسؤولين نقلت عنهم الصحيفة، الاستعداد للهجوم، مع تدفق الأسلحة والمساعدات من واشنطن وأوروبا في هذه المرحلة.

وفي واشنطن، ظل الدعم لأوكرانيا كبيرا من كل الحزبين الكبيرين، على الرغم من مخاوف البعض في الإدارة من صعوبة إرسال مساعدات إضافية إلى كييف وسط مقاومة متزايدة من مجلس النواب الجديد الذي يسيطر عليه الجمهوريون.

لكن في الوقت الحالي، يبدو أن هناك اتفاقا على استمرار الدعم حتى من بعض أشد منتقدي بايدن. وقال السيناتور الجمهوري البارز، ليندسي غراهام، في مقابلة: «لقد كان (بايدن) جيدا في ربط مصالحنا الوطنية بالقتال وأنه من الجيد للعالم ألا تنجح روسيا... ستكون واحدة من اللحظات الحاسمة في رئاسته».

وتنقل «سي أن أن» عن بايدن قوله: «إنه رغم كل الخلافات في الكونغرس بشأن بعض القضايا، هناك اتفاق كبير على دعم أوكرانيا. الأمر لا يتعلق بالحرية في أوكرانيا فقط.. إنما يتعلق بالديمقراطية بشكل عام».

مستقبل التفاوض

وقد أعرب مسؤولون امريكيون عن أملهم في أن يساعد تدفق الأسلحة، مثل المركبات والصواريخ بعيدة المدى وأنظمة الدفاع الجوي «باتريوت»، على انتصار أوكرانيا في ساحة المعركة، ووضع زيلنسكي في موقف أقوى للتفاوض بشأن إنهاء الحرب.

لكن، لا يزال من غير الواضح ما هي المعايير التي قد يكون زيلنسكي على استعداد لقبولها في أي مفاوضات سلام، ورفضت الولايات المتحدة، حتى الآن، تحديد شكل التسوية وتركت الأمر لزيلنسكي لاتخاذ القرار.

الزيارة الأكثر تعقيدا ومخاطرة في تاريخ الرؤساء الامريكيين

وكانت رحلة بايدن محاطة بالسرية والأمان بدرجة أكبر من الزيارات الأخرى رفيعة المستوى. وكان من المقرر أن يغادر بايدن في زيارة معلنة لبولندا من واشنطن، مساء الاثنين، لكن وفقا للمراسلين الذين سافروا مع بايدن إلى كييف، فقد غادروا واشنطن حوالي الساعة ٤ من صباح الأحد.

وقال مسؤول في البيت الأبيض، الاثنين، إن الرئيس الامريكي سافر على متن قطار من الحدود البولندية إلى كييف في رحلة استغرقت قرابة ١٠ ساعات، بحسب مراسل الحرة في واشنطن.

وأضاف أن البيت الأبيض تعمد لأسباب أمنية نشر جدول لأعمال بايدن يظهر تواجده في واشنطن بينما كان في طريقه إلى بولندا.

وتابع أن «البيت الأبيض نسق مع روسيا بشأن زيارة بايدن لأوكرانيا»، وأن هذه الزيارة «كانت الأكثر تعقيدا ومخاطرة في تاريخ الرؤساء الامريكيين».

وأشار إلى أن «بايدن أراد توصيل رسالة واضحة من كييف تؤكد الالتزام الامريكي طويل الأمد لدعم أوكرانيا».

كيف تتم حماية الرئيس الامريكي في الخارج؟

عندما يسافر الرئيس الامريكي إلى الخارج، تتطلب حمايته مجهودا ضخما، ويتولى جهاز الحماية الخاص به عملية

تأمين معقدة للغاية، بالتعاون مع أجهزة الأمن في الدول الأخرى.

وبدت مهمة حماية الرئيس الامريكي، جو بايدن، الذي زار كييف، الاثنين، بهذا التعقيد، بالنظر إلى أنه زار مدينة تعيش حالة حرب فعليا، مما تطلب جهدا وتنسيقا أكبر، وترتيبا للزيارة بشكل بالغ السرية، وفق ما أعلنه مسؤولون.

وأبلغت الولايات المتحدة موسكو بشأن زيارة بايدن الخاطفة لأوكرانيا «قبل ساعات» من حصولها، وفق ما أفاد مسؤول امريكي.

وقال مسؤول امريكي لمراسل قناة الحرة، الاثنين، إن البيت الأبيض تعمد لأسباب أمنية نشر جدول لأعمال بايدن يظهر تواجده في واشنطن، بينما كان في طريقه إلى بولندا.

ويتولى حماية الرئيس رسميا جهاز الخدمة السرية، الذي يعمل لديه نحو ٤٥٠٠ موظف أمني، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠٠٠ موظف دعم فني ومهني وإداري، وفق الموقع الرسمي.

وحماية الرئيس ونائب الرئيس مسألة الزامية وفق القانون، ويتولى حمايتهما أفراد من الجهاز بشكل دائم.

ولا يشمل هذا الحماية التقليدية فحسب، بل يشمل أيضا الحماية من تهديدات المجال الجوي والأنظمة الإلكترونية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

ويقول موقع الجهاز إنه «عندما يسافر الرئيس، يعمل فريق متقدم من عملاء الخدمة السرية مع المدينة المضيفة، وأجهزة إنفاذ القانون.. بالإضافة إلى مسؤولي السلامة العامة، من أجل التنفيذ المشترك للتدابير الأمنية اللازمة».

وذكرت صحيفة واشنطن بوست في تقرير يعود إلى عام ٢٠٠٥ أنه عند السفر للخارج، يعتمد جهاز الخدمة السرية على قوات الأمن الأجنبية «لكن هذا الوضع ليس آمنا من الفشل».

وخلال رحلة للرئيس الأسبق، جورج دبليو بوش، عام ٢٠٠٥، إلى تبليسي في دولة جورجيا، ألقى شخص قنبلة يدوية (لم تنفجر) على بعد حوالي ٣٠ مترا فقط من الرئيس الذي كان يتحدث من منصة أمام حشد من عشرات الآلاف.

وأشار مسؤول امريكي سابق للصحيفة إلى بعض الاحتياطات التي تم اتخاذها في الخارج خلال زيارات رؤساء سابقين. على سبيل المثال، خلال رحلة بوش إلى باكستان، استخدم مسؤولو الأمن الامريكيون أربع وسائل نقل مختلفة، حتى أن مسؤولي الأمن الباكستانيين أنفسهم لم يعرفوا بها. وبشكل عام، يتم التخطط للرحلات الخارجية بشكل معقد، ويكون مسؤولو الأمن في حالة تأهب قصوى، وترسل إدارات الأمن المتعددة عشرات العملاء لحماية الرئيس أو أفراد الإدارة.

وغالبا ما يزور الخدمة السرية المدن قبل أشهر من الموعد المحدد لمعالجة الأمور اللوجستية، مثل رسم خريطة لطريق الموكب، وتحديد المستشفيات، وغيرها من المواقع الآمنة، في حالة وقوع هجوم.

بالإضافة إلى ذلك، وفق موقع بيزنس إنسايدر، يتبع المرافقون للرئيس تعليمات مصممة بعناية لضمان رحلة آمنة وفعالة. وفي حال رحلة بايدن، سُمح لصحفيين اثنين فقط بمرافقة الرئيس.

وصرح مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض، جيك سوليفان، بأن الرحلة «تطلبت جهدا أمنيا تشغيليا ولوجستيا من متخصصين من مختلف أفراد الحكومة الامريكية، لتنفيذ مهمة محفوفة بالمخاطر بطبيعتها وجعلها في مستوى مخاطر يمكن التحكم به».

وأضاف «بالطبع لا تزال هناك مخاطر في مسعى كهذا، وشعر الرئيس بايدن بأن من المهم إجراء هذه الرحلة».

لهذه الحرب تداعيات عالمية بعيدة المدى

كلمة نائبة الرئيس الامريكي هاريس في مؤتمر ميونخ الدولي للأمن 18 شباط/ 2023

نائبة الرئيس: شكرا. شكرا يا كريستوف. شكرا يا كريستوف. شكرا.

يشرفني أن أعود إلى مؤتمر ميونخ الدولي للأمن.

قد يتذكر كثيرون منكم أنني حذرتكم من هذا المنبر العام الماضي من اجتياح روسيا الوشيك لأوكرانيا، ولنتذكر جميعنا كيف أن الكثيرين منا تساءل حينها عن كيفية استجابتنا لذلك. تساءل كثيرون عما إذا كان يمكن إيقاف روسيا وعما إذا كان حلف شمال الأطلسي (الناتو) سيتحد أو يتضعضع وعما إذا كانت أوكرانيا مستعدة لذلك.

حضرة الزملاء، بتنا نعرف الإجابات على هذه الأسئلة بعد عام على ذلك.

ما زالت كييف صامدة وباتت روسيا أضعف.

الحلف عبر الأطلسي أقوى من أي وقت مضى، والأهم من كل ذلك هو أن معنويات الشعب الأوكراني ما زالت صامدة.

وقد بينت الولايات المتحدة قيادة حاسمة خلال ولاية الرئيس بايدن.

وعلى غرار ما يقوله الرئيس بايدن: ستدعم الولايات المتحدة أوكرانيا مهما تطلب الأمر. لن نتردد في دعمنا.

وسأشير اليوم من مؤتمر ميونخ الدولي للأمن إلى الأمـور التي ما تزال على المحك، ألا وهي المصلحة

أمضيت معظم مسيرتي المهنية كمدعية عامة

الأخلاقية والمصلحة الإستراتيجية وما يجعل من أوكرانيا مهمة بالنسبة إلى الشعب الأمريكي والشعوب الأوروبية والشعوب في مختلف أنحاء العالم.

أولا، لقد شهدنا منذ الأيام الأولى لهذه الحرب غير المبررة على ارتكاب القوات الروسية فظائع وجرائم حرب مروعة وتمثل هذه الأفعال اعتداء على قيمنا المشتركة وهجوما على إنسانيتنا المشتركة.

ولنكن واضحين بالقول إن القوات الروسية قد شنت هجوما منهجيا وواسع النطاق ضد السكان المدنيين وارتكبت أعمال شنيعة من القتل والتعذيب والاغتصاب والترحيل. لقد ارتكبت أعمال قتل وضرب وصعق بالكهرباء بأسلوب الإعدام.

لقد رحلت السلطات الروسية قسرا مئات الآلاف من الأشخاص من أوكرانيا إلى روسيا، بما في ذلك أطفال، إذ فصلوا الأطفال بقسوة عن عائلاتهم.

لقد رأينا جميعنا صور المسرح في ماريوبول الذي قتل فيه المئات.

تذكروا صورة الأم الحامل التي قتلت في أعقاب غارة على مستشفى توليد كانت تستعد فيه لولادة طفلها.

تذكروا صور بوتشا حيث تم إطلاق النار على المدنيين بدم بارد وتركت جثثهم في الشارع. تذكروا الصورة المؤلمة للرجل الذي كان يركب دراجته.

تذكروا الفتاة البالغة من العمر أربع سنوات والتي ذكرت الأمم المتحدة مؤخرا أنها تعرضت لاعتداء جنسي من قبل جندي روسي. طفلة عمرها أربع سنوات.

إنها أعمال بربرية وعديمة الإنسانية.

قبل أن أصبح نائبة لرئيس الولايات المتحدة بفترة طويلة، أمضيت معظم مسيرتي المهنية كمدعية عامة، إذ بدأت العمل كمحامية شابة في قاعة المحكمة ثم انتقلت إلى إدارة وزارة العدل في كاليفورنيا في وقت لاحق، وأنا أعرف جيدا مدى أهمية جمع الحقائق واستخدامها في المواجهة قانونيا.

لقد قمنا بتفحص الأدلة المرتبطة بتصرفات روسيا في أوكرانيا ونحن نعرف المعايير القانونية، ولا شك في أن هذه الجرائم هي جرائم ضد الإنسانية.

لقد أعلنت الولايات المتحدة رسميا عن ارتكاب روسيا جرائم ضد الإنسانية.

وأقـول لكل من ارتكب جرائم مماثلة ولرؤسائهم المتواطئين فيها: ستحاسبون.

وفي مواجهة هذه الحقائق التي لا لبس فيها، أتوجه إلينا جميعا نحن الحاضرين هنا في ميونخ: دعونا نجدد التزامنا بالمساءلة. دعونا نجدد التزامنا بسيادة القانون.

ستواصل الولايات المتحدة دعم العملية القضائية في أوكرانيا والتحقيقات الدولية لأنه يتعين تحقيق العدالة.

دعونا نتفق جميعا على وجـوب تحقيق العدالة، وذلك بالنيابة عن كافة الضحايا، المعروفين منهم وغير المعروفين. هنا تكمن مصلحتنا الأخلاقية.

لدينا أيضا مصلحة إستراتيجية كبيرة، لأن للحرب في

> ما من دولة تستطيع انتهاك سيادة دولة أخرى وترتكب جرائم وتفلت من العقاب

أوكرانيا تداعيات عالمية بعيدة المدى.

ما من دولة آمنة في عالم تستطيع فيه دولة انتهاك سيادة دولة أخرى وسلامة أراضيها وترتكب جرائم ضد الإنسانية وتفلت من العقاب وفي عالم تستطيع فيه دولة ذات طموحات إمبريالية التصرف بدون رادع.

يمثل ردنا على الغزو الروسي دليلا على التزامنا الجماعي بدعم القواعد والمعايير الدولية التي وفرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمنا وازدهارا غير مسبوقين، وليس للشعب الأمريكي فحسب ولا للشعوب الأوروبية فحسب، بل للشعوب في كافة أنحاء العالم أيضا.

إنها المبادئ التي تنص على تمتع الدول ذات السيادة بحق الوجود السلمي وعدم تغيير الحدود بالقوة وعلى ضرورة احترام الحكومات لحقوق غير قابلة للتصرف والحفاظ على سيادة القانون.

لقد اختبرت هذه اللحظة في الواقع مدى استعدادنا للدفاع عن هذه القواعد والأعراف والتمسك بها، وقد بقينا أقوياء وعلينا أن نظل كذلك، إذ لو انتصر بوتين في هجومه على هذه المبادئ الأساسية، قد تتجرأ الدول الأخرى على اتباع مثاله العنيف. قد تسعى القوى الاستبدادية الأخرى إلى فرض إرادتها على العالم من خلال الإكراه والتضليل والقوة الغاشمة حتى، مما قد يعرض النظام الدولي الذي نعتمد عليه جميعنا للخطر.

إذا تتمثل إحدى مهامنا المحددة في دعم النظام الدولي القائم على القواعد في تحقيق مصلحة الأمن والازدهار العالميين. وتوافق الدول في مختلف أنحاء العالم على ذلك.

تذكروا أن أكثر من ١٤٠ دولة صوتت في الأمم المتحدة لصالح إدانة العدوان الروسي ودعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها دفاعا عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ورأينا طبعا دولا مثل كوريا الشمالية وإيران ترسل أسلحة لدعم الحرب الوحشية التي تشنها روسيا.

ونشعر أيضا بالقلق إزاء تعميق بكين لعلاقاتها مع موسكو منذ بداية الحرب.

أي خطوات قد تتخذها الصين في المستقبل لتقديم دعم فتاك لروسيا ستؤدي إلى مكافأة العدوان الروسي ومواصلة القتل وتقويض النظام القائم على القواعد.

أكرر أن الولايات المتحدة ستواصل دعمها القوي لأوكرانيا وسنفعل ذلك مهما استغرق الأمر.

الشعب الأمريكي معجب بتصميم الشعب الأوكراني وصموده وعزمه واستعداده للقتال من أجل الحرية وبمثابرة الرئيس زيلينسكي وقيادته الاستثنائية.

رافقني إلى ميونخ أعضاء بارزون في الكونغرس الأمريكي من الجمهوريين والديمقراطيين، أعضاء من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي. لقد أتوا لأنهم يفهمون المخاطر.

كانت قيادتهم حيوية في دعم الولايات المتحدة

> أكثر من 140 دولة صوتت في الأمم المتحدة لصالح إدانة العدوان الروسي

لأوكرانيا ونعلم أنا والرئيس بايدن أن دعمهم لأوكرانيا سيستمر.

ونعلم أيضا أن دعم دول عبر الأطلسي الموحدة لأوكرانيا سيتواصل.

اعتقد بوتين أنه قادر على شرذمة الناتو. تذكروا أين كنا قبل عام. لقد فشل في مسعاه هذا.

حلف الناتو أقوى اليوم من أي وقت مضى والتزام الولايات المتحدة تجاه الناتو والمادة الخامسة صارم.

يكفي أن نلقي نظرة على سجلنا الحافل خلال العام الماضي. راجعوا تعاوننا متعدد الأطراف. لقد قدمنا معا مساعدة تاريخية لأوكرانيا وألحقنا معا فشلا استراتيجيا بروسيا وفرضنا عليها معا تكلفة غير مسبوقة وسعينا معا إلى تحقيق أمن الطاقة وأعدنا معا الاستثمار في دفاعنا الجماعي.

لقد اجتمعنا معا للدفاع عن قيمنا المشتركة ومصالحنا المشتركة وإنسانيتنا المشتركة، ولا يساورني أي شك في أن هذه الوحدة ستستمر.

لست واهمة بشأن المسار نحو المستقبل. ستشهد أوكرانيا المزيد من الأيام المظلمة وسيستمر العذاب اليومي للحرب.

ولن تنفك الدول القريبة والبعيدة – من إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا والكاريبي – تشعر بعواقب الحرب الدولية.

ولكن بوتين مخطئ إذا ظن أنه قادر على إتعابنا بالانتظار، لأن الوقت ليس لصالحه.

لا شك في أن الأوكرانيين سيواصلون التعرض للاختبار تماما كما حصل خلال العام الماضي. ولن تنفك الوحدة عبر الأطلسي تتعرض للاختبار. وأنا متأكدة من أن أوكرانيا سترتقي إلى مستوى التحدي وأن الولايات المتحدة وأوروبا سترتقيان إلى مستوى التحدي أيضا.

أود أن أقول في النهاية إن الولايات المتحدة ستواصل ريادتها في مجال الدفاع عن كرامة الإنسان وعن القواعد والأعراف والحرية. ثمة الكثير على المحك لذا لا ينبغي بنا أن نكتفي بأقل من ذلك.

يعرف الأمريكيون جيدا معنى الاستقلال ونحن نؤمن بأهمية سيادة الدولة وسيادة القانون وسنقف دائما إلى جانب العدالة.

حضرة الزملاء، أعتقد أننا نعرف جميعا أن الأجيال المستقبلية ستعتبر أننا فهمنا ما ينبغي القيام به وارتقينا إلى مستوى المهمة المطلوبة عندما تستذكر هذه الفترة.

لذا أقول لكم إن الولايات المتحدة الأمريكية فخورة بأن تكون شريكا لكم في هذا المسعى النبيل.

شكرا.

*البيت الابيت/المكتب الصحفي

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي